الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة امحمد بوقرة بومرداس كلية
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique
Université M'Hamed BOUGARA de Boumerdes
faculté Des Sciences Economiques, commerciales Et Des Sciences De Gestion

رقم المذكرة : SGGP 89

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: تسيير عمومي

الموضوع:

واقع تطبيق الحوكمة المحلية في الجزائر

دراسة حالة: بلدية بومرداس

من إعداد الطالبين:

- جابر فاطمة الزهرة
- كرومبة زينب

تحت إشراف الأستاذ(ة):

- شيخاوي سهام

دُفعة: 2023

السنة الجامعية: 2022/ 2023

كلمة شكر

نشكر الله عز وجل الذي أعاننا ووفقنا على إنجاز هذا العمل

كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم بأي شكل كان في إتمام هذا العمل

إلى" التي لم تبخل علينا بمعلوماتها القيمة وإرشاداتها الأستاذة المشرفة " شيخاوي سهام"

ونتوجه بالشكر إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير وتخصص تسيير عمومي

الإهداء

إلى من تعجز الكلمات عن ذكر فضلهما

إلى من ضحيا من أجل أن يرياني أتخطى درجات العلم والنجاح

إلى اللذان لن أوفيهما حقهما مهما قلت فيهما

إلى الغالية أمي " الياقوت"حفظها الله

والعزيز أبي " محفوظ" أطال الله في عمره

إلى سندي الدائم و زوجي الغالي" فاتح"

وكل عائلته

إلى إخوتي الذين لا تسعهم هذه الأسطر وإلى كل أبنائهم

وأزواجهم وزوجاتهم حفظهم الله ورعاهم

إلى كل عائلة "جابر"

إلى من شاركتني مذكرتي أختي وغاليتي " زينب"

إلى نصفنا الثاني " نجاة"

إلى كل زميلاتي وصديقاتي اللواتي تركن بصمتهن في حياتي

لكم مني فائق الحب والإحترام

فاطمة الزهرة

الإهداء

إلى من تعجز الكلمات عن ذكر فضلهما

إلى من ضحيا من أجل أن يرياني أتخطى درجات العلم والنجاح

إلي اللذان لن أوفيهما حقهما مهما قلت فيهما

إلى الغالية أمي" فريدة" حفظها الله

والعزيز أبي" محمد" أطال الله في عمره

إلى سندي وخطيبي " أسامة" حفظه الله

وكل عائلته

إلى جدتي الغالية حفظها الرحمن و أطال الله في عمرها

إلى إخوتي وسندي في الحياة" رياض وعبدو"

إلى وحيدتي وصديقة دربي أختي الحبيبة "أحلام"

إلى زوجة أخي "هبة" حفظها الله

إلى من أدخل البهجة إلى منزلنا طفلنا الصغير "معاذ"

إلى كل عائلة" كرومبة"

إلى من شاركتني مذكرتي أختي وغاليتي " فاطمة الزهرة"

إلى نصفنا الثاني " نجاة"

إلى كل زميلاتي وصديقاتي اللواتي تركن بصمتهن في حياتي

لكم مني فائق الحب والإحترام

زينب

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	XI
قائمة الملاحق	XI
الملخص	XII
مقدّمة	ب_ هـ
الفصل الأول: الحوكمة المحلية في الجزائر	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار المفاهمي للحوكمة المحلية	03
المطلب الأول: التأصيل النظري للحوكمة	03
المطلب الثاني: مفهوم الجماعات المحلية (الإقليمية) ومهامها	08
المطلب الثالث: مفهوم الحوكمة المحلية	13
المبحث الثاني: مكانة مبادئ الحوكمة ضمن اهتمامات الجماعات المحلية في الجزائر	22
المطلب الأول: مضامين الحوكمة في قانوني البلدية والولاية في الجزائر	22
المطلب الثاني: دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تفعيل الحوكمة	30
المبحث الثالث: تحديات تطبيق الحوكمة المحلية وآليات انجاحها	31
المطلب الأول: العراقيل التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية في الجزائر	31
المطلب الثاني: تحديات الحوكمة المحلية في الجزائر	33
المطلب الثالث: آليات تفعيل مبادئ الحوكمة المحلية في الجزائر	35
خلاصة	38
الفصل الثاني: واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في بلدية بومرداس	
تمهيد	40

المبحث الأول: لمحة حول الهيئة المستقبلة	**41**
المطلب الأول: لمحة تاريخية حول بلدية بومرداس	**41**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية بومرداس	**43**
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	**49**
المطلب الأول: إطار الدراسة ومتغيراتها	**49**
المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها	**49**
المطلب الثالث: خطوات إجراء الدراسة الميدانية	**50**
المبحث الثالث: تفريغ وتحليل بيانات أداة الدراسة	**52**
المطلب الأول: تفريغ وتحليل البيانات المرتبطة بالمتغيرات الشخصية للمستجوبين	**52**
المطلب الثاني: تفريغ البيانات المتعلقة بمبادئ الحوكمة المحلية	**57**
المطلب الثالث: تحليل الاستبيانات المتعلقة بمبادئ الحوكمة المحلية واستخلاص النتائج	**62**
خلاصة	**69**
خاتمة	**71**
قائمة المراجع	**76**
الملاحق	**82**

قائمة الأشكال
والجداول
والملاحق

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	توزيع العينة حسب متغيرة الجنس	52
(02)	توزيع العينة حسب متغيرة السن	53
(03)	توزيع العينة حسب متغيرة المستوى التعليمي	54
(04)	توزيع العينة حسب متغيرة المنصب الوظيفي	55
(05)	توزيع العينة حسب متغيرة سنوات الخبرة	56
(06)	يوضح التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات مبدأ المشاركة	57
(07)	يوضح التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات مبدأ الشفافية	58
(08)	يوضح التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات مبدأ المساءلة	59
(09)	يوضح التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات مبدأ الشرعية	60
(10)	يوضح التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات مبدأ الكفاءة والفعالية	61

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	**مبادئ الحوكمة المحلية**	17
(02)	**فواعل الحوكمة المحلية**	21
(03)	**الهيكل التنظيمي لبلدية بومرداس**	48
(04)	**توزيع افراد العينة حسب متغيرة الجنس**	52
(05)	**توزيع افراد العينة حسب متغيرة السن**	53
(06)	**توزيع افراد العينة حسب متغيرة المستوى التعليمي**	54
(07)	**توزيع افراد العينة حسب متغيرة المنصب الوظيفي**	55
(08)	**توزيع افراد العينة حسب متغيرة سنوات الأقدمية**	56

ثالثا: قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
(01)	الاستبيان
(02)	قانون البلدية 10/11
(03)	قانون الولاية07/12

الملخص :

إن التطور الحديث الذي شهدته معظم المجتمعات أدى إلى تزايد حجم المطالب و الضغوطات على الدولة بصفة عامة و الجماعات المحلية بصفة خاصة، مما جعل الجزائر كغيرها من الدول تحاول تطبيق الحوكمة المحلية من اجل تحقيق الفعالية في تسيير الشؤون العامة و تفعيل مبادئ الحوكمة المحلية في إدارات الجماعات المحلية ، و ذلك من خلال اشراك المواطن كطرف فاعل في صنع السياسات المحلية مع اطراف فواعل الحوكمة من مجتمع مدني و القطاع الخاص .

و تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تبني و تطبيق بلدية بومرداس لمبادئ الحوكمة المحلية ممثلة في مبادئ: المشاركة ، الشفافية ، المساءلة ، الشرعية ، ومبدأ الكفاءة والفعالية، وذلك من خلال استبانة وزعت على مفردات العينة المسحوبة، وخلصت الدراسة الى درجات قبول كبيرة بالنسبة لمبدأ الشرعية ودرجات اقل بالنسبة للمبادئ المتبقية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الحوكمة المحلية، الجماعات المحلية.

Abstract :

The recent development witnessed by most societies has led to an increasing volume of demands and pressures on the state in general and local groups in particular, which has made Algeria, like other countries, try to apply local governance in order to achieve effectiveness in conducting public affairs and activating the principles of local governance in the administrations of local groups, through the involvement of citizens as an active party in local policy-making with governance actors from civil society and the private sector.

This study aims to find out the extent to which the municipality of pomerdas adopts and applies the principles of local governance, represented by the principles of participation, transparency, accountability, legitimacy, and the principle of efficiency and effectiveness, through a questionnaire distributed to the sample members, and the study concluded that there are high acceptance scores for the principle of legitimacy and lower percentage scores for the remaining principles.

Key words: Governance, local governance, local communities

مقدمة

لقد استقطب مفهوم الحوكمة اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والخبراء على مختلف الأصعدة خاصة بعد سلسلة الانهيارات التي عرفتها أكبر الشركات العالمية الكبرى في أمريكا و أروبا كمؤسسة ENRON و WORLDCOM، إضافة إلى تفشي الفساد الإداري.

وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في الجريدة الرسمية للفيدرالية الأمريكية سنة 1976 ولا يختلف معظم الباحثين في كون الحوكمة أداة للانضباط والشفافية في معاملات المؤسسات ومراعاة مصالح العمل والعمال، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بكل مصداقية، وأداة للمساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة بمراجعة الإدارة، كما أن الحوكمة تساعد في محاربة الفساد والتصدي له ؛حيث تستند على مجموعة من آليات والمبادئ التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات، فضلا عن القضاء على الفساد والعمل بحكم القانون وتنفيذ أحكامه.

وقد حظي مفهوم الحوكمة باهتمام بالغ سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، وتطورت عدة آليات وتدابير لتعزيز نظم الحوكمة في الإدارة العمومية والجماعات المحلية، واقترحت عدة مؤشرات ومعايير لقياسها، ومع تمام مقتضيات اللامركزية واتساع مبادئ استقلالية وصلاحيات الأقاليم والجماعات المحلية بأغلب الدول أصبح من ضروري تبني وتحقيق مبادئ الحوكمة في الإدارات المحلية.

والجزائر كغيرها من الدول مطالبة بمواكبة التحولات الدولية ولهذا سعت إلى إصلاح نظام الجماعات المحلية فيها استكمالا لسلسلة من الإصلاحات في جميع المجالات من أجل إرساء مبادئ الحوكمة، بحيث أصبحت الحوكمة المحلية مطلبا أساسيا في ترشيد إدارة الجماعات المحلية و تحقيق التنمية الشاملة، والجزائر تعتبر من الدول التي تتبع نظام الإدارة المحلية اللامركزية، حيث تمثل كل من البلدية والولاية الهيئتان الإقليميتان اللتان تمثلان نظام اللامركزية الإدارية في الجزائر وتعتبر الوحدة الأساسية للحكم والإدارة وهي الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ السياسات العامة للدولة وتنشيط العمل وأداء الإدارة المحلية.

وباعتبار البلدية الهيئة الأقرب للمواطن فأنها تساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة من شفافية ومشاركة ومساءلة، وجعلها المجال المناسب ليقوم المواطن والقطاع الخاص بمساعدة المجتمع المدني والسلطات من تعبئة المواد لتحقيق نتائج فعالة تعود بالنفع على كل شرائح المجتمع، إلا أنها لا تزال تواجه عدة صعوبات وعراقيل تقيدها في تحقيق وتجسيد الحوكمة المحلية.

وعليه سنحاول في هذه الدراسة عرض واقع تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية على مستوى بلدية بومرداس ، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

- **ماهو واقع تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية في الجزائر بأخذ بلدية بومرداس نموذجا؟**

الأسئلة الفرعية:

من الأجل الإجابة على السؤال الرئيسي قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المفاهيم الأساسية للحوكمة المحلية وما هي مبادئ إرسائها؟
- فيما تتمثل العراقيل التي تواجه تطبيق الحوكمة في الجزائر؟
- ما مدى تطبيق بلدية بومرداس لمبادئ الحوكمة المحلية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يعد توفير البيئة اللازمة لتسيير الجماعات المحلية في الجزائر حافزا للالتزام بالتطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة.
- يواجه تطبيق الحوكمة المحلية عدة عراقيل.
- يوفر قانوني البلدية والولاية الآليات والمبادئ المناسبة لتطبيق نظام حوكمة فعال في الجماعات المحلية في الجزائر.

-تتبنى بلدية بومرداس كل مبادئ الحوكمة المحلية بنفس الدرجة .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الدور الذي يؤديه تطبيق مبادئ الحكم المحلية في تسيير وتحسين الإدارة المحلية والذي من شأنه تقوية مساهمة الأطراف الفاعلة بالقيام بدورها في عملية الرقابة والمساءلة.

كما يشكل موضوع الحوكمة الوسيلة الأنجع لتجاوز مشاكل الفساد على مستوى الجماعات المحلية، لأنه يتيح للمسؤولين في مراكز اتخاذ القرارات إطار تنظيمي واضح مبني على تحديد السلطات والمسؤوليات لكل العاملين في الجماعات المحلية، في ظل شيوع مبادئ الشفافية والمشاركة الفاعلة لمختلف الأطراف، وفي كنف العدالة واحترام القوانين.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة المحلية وفواعلها وأهم آليات تعزيزها باعتبار الحوكمة أداة ووسيلة هامة في تسيير و تدبير الشؤون المحلية.
- إبراز أهم المعيقات التي تعيق تطبيق الحوكمة على المستوى المحلي في الجزائر
- التعرف على المقترحات والحلول بشأن آليات وإجراءات تفعيل مبادئ الحوكمة المحلية في الجزائر.
- التعرف على مدى إمكانية تبني البلدية مبادئ الحوكمة، بالإسقاط على بلدية بومرداس .

أسباب اختيار الموضوع:

لقد قمنا باختيار هذه الدراسة بناء على مجموعة من المبررات والأسباب نذكر أهمها:

المبررات الذاتية: ومن أهمها

_ الرغبة الشخصية في البحث حول موضوع حوكمة الجماعات المحلية في الجزائر.

- رغبة منا في معرفة واقع تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية في الجزائر بالخصوص في بلدية بومرداس ومقاربته بالمكتسبات المعرفية النظرية التي جمعناها في السنوات الماضية.
- الموضوع يتناسب مع تخصصنا.

المبررات الموضوعية:

- القيمة العلمية للموضوع في حد ذاتها تعد دافع للبحث فيه.
- التعرف على واقع الجماعات المحلية الجزائرية في ظل الحوكمة.
- يقدم الموضوع محل الدراسة يصور مستقبلا مهم اللحد من المشاكل الإدارية والتحديات التي تشهدها الدولة في مواجهة الفساد.

حدود الدراسة:

هنالك مجموعة من الحدود التي تضبط هذه الدراسة والمتمثلة في:

الحدود المكانية: يقصد به المجال المكاني الذي احتضن الدراسة والمتمثل في بلدية بومرداس.

الحدود الزمنية: تمت هذه الدراسة في السنة الجامعية 2022/ 2023

مدة التربص: 03 اشهر (من2023/03/01 الى 2023/05/30)

الحدود الموضوعية: يعتمد التركيز في هذا البحث على الجوانب النظرية المرتبطة بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في الحوكمة المحلية و الجماعات المحلية والتعريف بمبادئ الحوكمة ومؤشراتها، ومدى الاهتمام بها في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر بالإشارة إلى حالة بلدية بومرداس كنموذج، دون التعرض الى الجوانب المالية ومؤشراتها.

منهج وأدوات الدراسة:

إن المتطلبات الأساسية للبحث العلمي في أي دراسة تستدعي استخدام المناهج والأدوات المختلفة، ومن المناهج التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة ما يلي:

-**المنهج الوصفي:** وهو المنهج الذي يقوم على وصف الظاهرة، وذلك بتتبع الموضوع والوقوف على أدنى جزئياته و تفاصيله.[1] وقد اقتضت الدراسة اعتماده في الجانب النظري الذي تضمنه الفصل الاول

-**منهج دراسة الحالة:** وهو المنهج الذي يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية ظاهرة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما ، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة ،أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول الي تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة لها.[2]

وفي إطار دراسة الحالة تم جمع وتنسيق المعلومات وجدولتها و وضعها في رسوم بيانية.

- وقد اعتمدنا هذا المنهج في الدراسة التطبيقية حيث تم اختيار بلدية بومرداس كظاهرة محل البحث فتم جمع مختلف المعلومات عن البلدية ودراسة موضوع الحوكمة في البلدية أيضا.
- كما اعتمدنا في هذه الدراسة ومن اجل استقصاء المعلومات على جملة من الادوات: في الدراسة النظرية على المراجع و الكتب و الاطروحات و مختلف الابحاث التي تناولت الموضوع بالدراسة ، اما في الدراسة الميدانية فقد اعتمدنا على الملاحظة و المقابلة كمرحلة أولى ثم على أداة الاستبيان .

[1] مجدوب لامية ، مناهج البحث العلمي، مطبوعة جامعية ، جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قالمة ، الجزائر 2021/2020 ، ص 9.

[2] عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 129 .

صعوبات الدراسة:

ترافق كل أعمال البحث مجموعة من الصعوبات تتفاوت من مجال بحث إلى آخر ومن موضوع إلى آخر في نفس حقل البحث لهذا فمن الطبيعي أن تصادفنا كما صادفت غيرنا عقبات عرقلتنا أحيانا، وزادت من عزيمتنا أحيانا أخرى.

- عدم التجاوب مع اداة الدراسة على مستوى بلدية بومرداس ، فهناك بعض الاستبيانات لم يتم استرجاعها والبعض منها فارغة في حين البعض الآخر لم تتم الإجابة على جميع الأسئلة فيها، بالإضافة إلى امتناع بعض المسؤولين على ملئ الاستبيان.
- كما وجدنا صعوبة في المشاركة في المداولات، وهذا لاستقالة رئيس المجلس الشعبي البلدي السابق، وتعيين أحد النواب ليكون رئيسا جديدا للمجلس الشعبي البلدي، حيث كانت المداولات تحمل نقاشات حادة، وعدم وجود انضباط في وقت المداولات، كما أجلت أيضا ثاني مداولة حضرناها إلى يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة بسبب جدالات ونقاشات بين المواطنين وأعضاء المجلس الشعبي البلدي التي أدت في النهاية إلى بعض الخسائر المادية ككسر الأبواب والكراسي وتعرض عضو من أعضاء المجلس الشعبي البلدي إلى الضرب، وهذا ما لم يسمح لنا في كل مرة ملء كل الاستبيانات.

الدراسات السابقة:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ومن بينها:

ـ دراسة هوشات رؤوف في مذكرته بعنوان " **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (2008)، والتي تناول فيها معوقات التنمية المحلية في الجزائر بالإضافة إلى التطرق للمفاهيم المرتبطة بالحوكمة المحلية، بهدف معرفة مدى الإمكانية في أن تكون حوكمة التنمية المحلية أمرا مساعدا على معالجة الاختلالات التنموية على المستوى المحلي في الجزائر بصفة عامة و ولاية بومرداس بصفة خاصة ، اظهرت النتائج على أن تحليل الواقع الجزائري يثبت أن إدارة الشأن العام تتخلله جملة من الاختلالات ،حيث تغيب فيها معايير الرشادة و الفعالية و الكفاءة ، و تعتبر اللامركزية شرطا أساسيا يجب توافره في بنية نسق حوكمة التنمية المحلية .

ـ الدراسة التي قدمها الأستاذ بومدين طاشمة بعنوان "**الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**" وهي عبارة عن مداخلة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر،

(2010) وما تعانيه من مظاهر للفساد والتي تواصل فيها أن هذه الخصوصية ترتبط بمشكلة التخلف السياسي والإداري وبطء عملية المشاركة الديموقراطية الأمر الذي أدى حسب رأيه إلى تفشي ظاهرة الفساد.

ـ دراسة وفاء معاوي ، مذكرة بعنوان "**الحكم الراشد في الجزائر كألية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**" ، مذكرة ماجستير (2010) ، بحثت هذه الدراسة في مفهوم الحكم الراشد في بعده المحلي و مفهوم التنمية المحلية و العلاقة بينهما ، بالإضافة لوقوفها على واقع التنمية المحلية في الجزائر و الفواعل المشاركة فيها و ابرز تحدياتها و خلصت الدراسة إلى :

- ✓ إصدار نصوص تشريعية تضبط هذا المجال و يجب أن تكون في إطار المحلية .
- ✓ تفعيل التنمية الوطنية في الجزائر رهين بتحقيق التنمية المحلية .
- ✓ هشاشة الثقافة الديمقراطية و غياب الانماط التشاركية، و نوعية العلاقة بين المركزية و اللامركزية، و ضعف القطاع الخاص .

ـ دراسة بلال خروفي في مذكرته بعنوان " **الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في مجالس محلية**"، دراسة حالة الجزائر 2011_2012 ، والتي هدفت الى دراسة مدى امكانية الحوكمة المحلية أن تكون أداة فعالة لمكافحة الفساد في المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر ، و خلاصة الدراسة كانت ان الجزائر لم تستطع الحد من الانتشار الرهيب للفساد على مستوى الوطني و على مستوى المجالس المحلية المنتخبة و ذلك يعود الى ان النصوص القانونية التي تنظم هذا الاخير لا تجعلها تتمتع بصلاحيات واسعة و نوعية .

ـ دراسة اسماء سلامي "**بعنوان دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر** " مقالة في مجلة الشريعة و الاقتصاد (2016)، اهتمت في هذا المقالة اهتماما واسعا بالتنمية المستدامة و خاصة البرامج و المخططات المتعلقة بالتربية و التعليم الصحة و البيئة و الاقتصاد، و خلصت الدراسة الى القدرة الكافية للسلطة المركزية على معرفة متطلبات المواطنين من خلال الجماعات الاقليمية باعتبارها الخلية اللامركزية ، و الاستجابة لمتطلبات المواطنين و توفير الخدمات الضرورية لهم تحقق التنمية المحلية على مستوى الوطني و تكون عاملا في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

- **التعقيب على الدراسات السابقة و مقارنتها مع دراستنا الحالية :**

اغلب الدراسات السابقة كانت حول الحوكمة المحلية و التنمية و كذا تفشي ظاهرة الفساد في الجماعات المحلية بصفة عامة بينما في مذكرتنا تناولنا واقع تطبيق الحوكمة المحلية في الجزائر وفي بلدية بومرداس

على وجه الخصوص، من خلال استبانة تضمنت خمسة مبادئ للحوكمة المحلية و هي : الشفافية ، المشاركة ، المساءلة ، الشرعية ، الكفاءة و الفعالية .

هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته، وتأكيد أهميته وتحقيق أهدافه، ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين سبقتهم مقدمة وتلتهم خاتمة متبوعة بأهم نتائج وتوصيات البحث، حيث جاءت عناوين ومضامين الفصول كما يلي:

الفصل الأول: والذي جاء تحت عنوان الحوكمة المحلية في الجزائر حيث تناولنا ثلاث مباحث ، الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للحوكمة المحلية وتناول مفهوم الحوكمة ونشأتها وأهم معاييرها، وكذا الجماعات المحلية ومهامها ، وصولا إلى الحوكمة المحلية ومبادئها والفاعلين في تطبيقها، أما المبحث الثاني فكان بعنوان مكانة مبادئ الحوكمة ضمن اهتمامات الجماعات المحلية وتطرقنا إلى مضامين الحوكمة في البلدية والولاية، ودور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تفعيل الحوكمة. بينما المبحث الثالث تناول التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية في الجزائر، ثم آليات تفعيل مبادئ الحوكمة المحلية.

الفصل الثاني : والذي خصصناه للدراسة الميدانية، وتمثل دراسة استطلاعية حول مبادئ الحوكمة كما يراها عينة الدراسة لبلدية بومرداس ، وقد ضم هذا الفصل ثلاث مباحث تناولت في البداية التعريف ببلدية بومرداس ،ثم الإطار المنهجي للدراسة من حيث مجتمع وعينة الدراسة، كما تناول إجراءات الدراسة الميدانية وخطواتها . وفي الأخير تطرقنا إلى تفريغ وتحليل بيانات الاستبيان و استخلاص نتائج الدراسة

الفصل الأول: الحوكمة المحلية في الجزائر

تمهيد:

أصبحت الحوكمة المحلية من المصطلحات المتداولة كثيرا والتي فرضت نفسها على جداول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات، وهذا راجع للازمات التي مست العديد من المؤسسات الكبرى فأصبح الاهتمام بهذا الموضوع وتبني مبادئه وآلياته ضروريا على المستوى المركزي والمحلي معا نظرا لطريقته الفعالة في تسيير شؤون الدولة.

ومن هذا المنطلق فان دراستنا في الفصل الأول ستحاول التطرق إلى الإطار النظري لكل من الحوكمة، الحوكمة المحلية والجماعات المحلية مرورا إلى التحديات التي واجهت الحوكمة المحلية في الجزائر، انعكاساتها وآليات تعزيزها.

المبحث الأول: الإطار المفاهمي للحوكمة المحلية

لا يتم فهم مصطلح الحوكمة الا من خلال منظوره التاريخي، إذ لا يمكن تجاهل الدور الذي تؤديه الحوكمة خاصة مع التنامي الحاصل في الإدارة بأن عامل النجاح يتوقف على مدى رشادة أسلوب الحكم أو بمعنى آخر مدى فعالية الحوكمة.

المطلب الأول: التأصيل النظري للحوكمة

أصبحت الحوكمة من الطرق الشائعة التي تستخدم في كل المجالات لما لها من أهمية في تحسين تسيير المؤسسات مهما كان نوعها، سواء كانت عمومية أو خاصة أو على مستوى الدولة بمختلف أقاليمها لذلك سنتطرق في هذا المطلب أولا إلى نشأة الحوكمة وتعريفها وأبعادها والمبادئ التي تقوم عليها.

أولاً: نشأة مفهوم الحوكمة

تعود الجذور الفلسفية لظهور مفهوم الحوكمة إلى مختلف التصورات الفكرية في العهد القديم والتي عرفتها مختلف الأنظمة البشرية وأبرزها ما يلي:[1]

مصطلح الحكم" Gouvernance "وظف منذ قرون في لغات متعددة، فقد استعمل في القرن الثاني عشر في فرنسا للإشارة إلى إدارة شؤون مقاطعة تحت سلطة إقطاعي يدير شؤونها المالية والعسكرية والقضائية نيابة عن الملك، في حين برز مفهوم الحكم في العصور الوسطى لدى المؤرخين الإنجليز لتمييز مؤسسة السلطة الإقطاعية.

غير أن هذا المفهوم ظهر مرة أخرى في الربع الأخير من القرن العشرين في اللغة الإنجليزية ليعبر عن عمل الشركات والمنظمات في خضم التطورات العالمية المتسارعة، وفي نفس الفترة أي في نهاية عقد الثمانينات أعيد استخدام التعبير من قبل المؤسسات الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك للتعريف بمعايير السياسة العامة الجيدة للبلدان المطبقة للبرامج وسياسات التعديل والإصلاح، إلا أن هذه السياسات وبرامج التعديل الهيكلي، و الجدولة الخصخصة الإصلاحات المالية

[1] وليد خالف، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، مذكر ماجستير، تخص الديمقراطية والرشاد، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، 2010، ص20.

والنقدية لم تحقق الأهداف، وقد تعرضت للنقد من قبل الدول من جهة، كما أنها لم تهتم بالبعد الاجتماعي للمواطنين، وهذا ما يتضح من خلال فرض سياسات التقشف التي ساهمت في تدني المستوى المعيشي للأفراد، مع ما ينجر عنها من انعكاسات سلبية ذات آثار سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة، ويركز برنامج الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات من خلال الحكم الجيد على ثلاثة اتجاهات، الاتجاه السياسي وهو ما يتعلق بشرعية السلطة السياسية، والاتجاه التقني الذي يدور العمل فيه حول عمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفاعليتها، و الاتجاه الاقتصادي الاجتماعي ويقصد به كل ما تعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاله عن الدولة.

ثانياً: تعريف الحوكمة.

ظهر مصطلح الحوكمة في أواخر الثمانينيات واخذ حيزا واسعا في العالم وهذا لأثره الكبير في تحسين واستدامة أعمال المؤسسات، حيث تعددت التعريفات التي قدمت لهذا المصطلح وسنعرض بعض التعاريف الصادرة عن بعض الهيئات والأكاديميين.

بدأ فإن كلمة الحوكمة معربة من اللغة الإغريقية ويعود أصلها" Good Gouvernance"في اللغة الإغريقية القديمة إلى قدرة ربان السفينة ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف وما يمتلكه من قيم وأخلاق وسلوكيات نزيهة وشريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب[1].

ومن الناحية الاصطلاحية فان مفهوم الحكومة ارتبط أساسا بأزمة التنمية وباعتبار البنك الدولي أول من بادر باستخدام مضامين ومعايير الحكومة الرشيدة عام 1989 فقد عرفه بصفة عامة بأنه ممارسة السلطة السياسية لإدارة الشؤون الدولة.[2]

[1] حسين عبد الجليل النزوى "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، تخص محاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص08.

[2] رفافة فافة، دراسة مسحية للتقارير الدولية، دراسة حالة الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية، 2016 ص05

وقد تناول التقرير الصادر عن البنك الدولي أيضا سنة 1992 حيث جاء فيه الحالة لتي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية.[1]

كما عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحكومة بأنها : هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.[2]

ونجد في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأن الحوكمة هي: مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملت الأسهم وغيرهم من المساهمين.[3]

أما تعريف صندوق النقد الدولي فلا يختلف كثيرا عن تعريف البنك الدولي حيث عرف الحوكمة بأنها الطريقة التي بواسطتها تسير السلطات الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر منافع[4]

وتعرف الحوكمة من ناحية أخرى على أنها توجه جديد يهدف لتطوير الإدارة من الإدارة التقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين ويتم ذلك من خلال تطوير القدرات الأساسية للمؤسسات المجتمعية الرئيسية الثلاثة وهي الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.[5]

ويقصد أيضا بالحوكمة " مجموعة الآليات ;;الإجراءات القانونية والنظم والقرارات التي تضمن كل من الإنظباط (Discipline) الشفافية)(Transparenceو الإنصاف (Equité)، وبالتالي تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة المنظمة فيما يتعلق

[1]هوشات رؤوف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة عامة وتنمية محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص 82.

[2]يوسف حسن يوسف، الأوراق المالية وسوق المال العالمي، دار التعليم الجامعي، مصر، 2017، ص 171.

[3]يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص171.

[4]هوشات رؤوف، مرجع سابق، ص 82.

[5]القريوتي محمد قاسم، مقدمة في الإدارة العامة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 282.

باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل.[1]

حسب تقارير الأمم المتحدة فإن للحوكمة أهدافا كثيرة تتمحور في ثلاث عناصر أساسية وهي:

- تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية
- تحقيق وإدامة حالة من الشرعية في المجتمع.
- الكفاية في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي تخصيص واستغلال الموارد المالية العامة.[2]

ثالثاً: معايير الحوكمة

تشير معايير الحوكمة إلى الإجراءات التي يتم إتباعها في إدارة وتسيير الإدارات والمؤسسات والمنظمات والشركات والتي تهدف إلى شفافية العمليات والقرارات والمساءلة والعدالة في توزيع المواد والحفاظ على حقوق جميع الأطراف المعنية، وسنذكر هذه المعايير:

1-الشفافية: تعتبر الشفافية من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة، والتي يجب على الإدارة الواعية الأخذ بها لما لها من أهمية على الشركة والأطراف المعنية بها. وتعني الشفافية الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابلاً للتحقق والرؤية السليمة.

2-المساءلة :وتعني أن يكون متخذو القرار في كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور ودوائر محددة ذات علاقة، وكذلك أمام من همهم ولهم مصلحة في هذه المؤسسات، فالمساءلة إذن لا تقتصر على مساءلة المؤسسات بل تمتد لتشمل القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والتي يجب أن تكون مسؤولة أمام كافة الأطراف المشاركة في المجتمع.

---

[1] عبد الوهاب ناصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص17.

[2] الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة 2003، ص8-9.

يحق للمساهمين مساءلة الإدارة التنفيذية عن أدائها وهذا حق يضمنه القانون وأنظمة الحوكمة لهم كما تضمن المساءلة مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومسؤولية المجلس أمام المساهمين.

3-المسؤولية: تهدف أنظمة الحوكمة إلى رفع الحس بالمسؤولية لدى شقي الإدارة (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) وأن يتصرف كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدرجة عالية من الأخلاق المهنية. كما تقر المسؤولية بالحقوق القانونية للمساهمين وتشجع التعاون بين الشركة والمساهمين في أمور شتى منها أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين.

4-المساواة:المقصود بالمساواة هنا المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم: كما يقصد بها المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء .فعلى سبيل المثال، فإن مالك السهم الواحد يمتلك الحقوق نفسها التي يمتلكها مالك المليون سهم كالتصويت والمشاركة في الجمعية العمومية ومساءلة مجلس الإدارة، وحصة من توزيع الأرباح ... الخ.

5-الفعالية والكفاءة: وهي تتحقق عند استغلال الموارد البشرية والمالية والمادية من قبل المؤسسات التلبية الاحتياجات المحددة، حيث أنه من خلال التعرف على الاحتياجات، عن طريق المشاركة، فانه يجب على كل المؤسسات المعنية بالتخطيط أو التنفيذ، الاستغلال الأمثل للموارد حتى يمكن الحصول على النتائج المرجوة.

بالنسبة للإدارات العمومية تجد بالإضافة للمعايير* السابقة ما يلي:

6-المشاركة: تعتبر مشاركة المواطنين والمجتمع | المدني فاعلا أساسيا في عملية التنمية، لكونها تساهم في دعم الحكم الديمقراطي، وتسهل التفاعل بين الدولة والمجتمع من خلال مشاركة المواطنين بالمساهمة في اتخاذ القرار ومساءلة صانعي القرار. وتعرف المشاركة بأنها انخراط واشتراك كل فاعل من الفاعلين في عمليات: تحديد الاحتياجات، إعداد الخطط والبرامج، إعداد الموازنات، اتخاذ قرارات التشغيل اليومية، النواحي المالية، التنفيذ، وضرورة قيام الدول بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة لمكافحة الفساد، وتعزز مشاركة المجتمع، وتجسد مبادئ سيادة القانون،

* على أننا سنشير إلى مبادئ الحوكمة المحلية في الفقرات الموالية.

وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العامة، والنزاهة الشفافية والمساءلة، و تعزيز الشفافية في عملية اتخاذ القرار، وتشجيع مشاركة الأفراد فيها، وضمان تيسير حصول الأفراد على المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها ولكن في ضوء قيود معينة تضمن مراعاة حقوق وسمعة الآخرين، وكذلك حماية الأمن الوطني أو النظام العام، والقيام بأنشطة إعلامية وبرامج توعية بمكافحة الفساد

7-الشرعية: في التعبير عن حالة الرضا والقبول التي يبديها المواطنون إزاء النظام وممارسة السلطة، فهي القاعدة النابعة من ضمير الناس وقناعاتهم وتأييدهم، ومن ثم فإنها تمثل قاعدة أقوى وأمتن للسلطة، أي قاعدة قانونية، فالرضا عامل نفسي وقيمة معنوية لا تترتب إلا بناء على تفاعل ايجابي بين المواطنين والسلطة.

8-الاستجابة: بمعنى أن تسعى أجهزة الدولة إلى الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين هذه الأجهزة والمواطنين[1].

المطلب الثاني: مفهوم الجماعات المحلية.

تعتبر الجماعات المحلية في الجزائر النواة الأساسية لمفهوم اللامركزية نظرا لأهميتها كوسيط بين المواطن المحلي والسلطة المركزية وكذلك في النظام المعمول في عديد من الدول.

أولا: تعريف الجماعات المحلية (الإقليمية) ومهامها.

تعتبر الجماعات الإقليمية بمثابة الهيئة الأساسية لتنظيم الإداري للدولة، كما أن الهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة التي في الغالب يعجز أو يمتنع القطاع الخاص عن تلبيتها لقلة المواد أو طول اجلها. من هذا المنظور فالجماعات المحلية هي موقع جغرافي محدد إقليميا، وتجمع سكان محدد عدديا ووحدة إدارية مصغرة عن الدولة أوكلت لها جملة من الصلاحيات.

[1] عقون سعاد، دليل لأهم مصطلحات التمويل والتنمية المحلية، مطبوعة جامعية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2019-2020، ص 92-93.

الجماعات المحلية هي الوحدات اللامركزية للدولة لها صفة الشرعية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، تقوم بالعديد من الوظائف والمهام التي يحتاجها المواطنين وهي بمثابة الخط الرابط أو الوسيط بين السلطات المركزية "الدولة" والمواطن

والجماعات المحلية في الجزائر هي هيئتان حددها الدستور الجزائري ألا وهما البلدية والولاية.[1]

1- **البلدية:**

عرفها المشرع الجزائري بموجب المادة01 من قانون 08/90 المؤرخ في 17 ابريل 1990 المتضمن قانون البلدية: " البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".[2]

أما القانون 11/ 10 المؤرخ في 03 جويلية 2011 المتعلق بقانون البلدية: "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون."[3]

2- **الولاية:**

عرفتها المادة الأولى من القانون 90 /09 على أنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[4]

أما في القانون 7/12 المؤرخ في 29 فيفري 2012 المتعلق بقانون الولاية فهي:" الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة."[5]

---

[1] محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004،ص 149.

[2] القانون رقم 11 /10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، يتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية عدد 37 سنة 2011، الصادرة بتاريخ 03 يوليو،ص07 ، أنظر إلى الملحق رقم 01

[3] أسماء سلامي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر مجلة الشريعة والاقتصاد ، كلية العلوم السياسية، قسنطينة، الجزائر، العدد 10، ص 411.

[4] محمد الصغير بعلي، مرجع سابق الذكر، ص183.

[5] القانون رقم 12 /07،المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12،سنة 2012،التاريخ 29 فبراير 2009 ، ص 05 ، أنظر إلى الملحق رقم 02

باعتبار الجماعات المحلية هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي إلا أن مهامها محددة من طرف السلطة المركزية.

ثانيا: مهام الجماعات المحلية

لا تختلف مهام الجماعات المحلية بين البلدية والولاية على العموم في ظل الحدود والقيود المفروضة عليها من السلطة المركزية إلا أنها تقوم بالعديد من المهام التي تلبي حاجات المواطنين المتزايدة، فالجماعات المحلية تختص بأعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة الإقليم وحماية البيئة...الخ، وكل ما يهم الإقليم المحلي وذلك كما يلي:

1-المجال المالي: إن الجماعات المحلية مسؤولة عن تسيير مواردها المالية والتي تتمثل في حصيلة الموارد الجبائية، مداخيل ممتلكات، الإعانات والقروض والهدايا.

2-المجال الاقتصادي: تقوم الجماعات المحلية بعدة مهام في المجال الاقتصادي، حيث تعد البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل وتصادق عليه، وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونا بانسجام مع مخطط الولاية، كما أن اختصاصات المجلس الشعبي الولائي تشمل بصفة عامة أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة الإقليم وترقية حصيلتها النوعية .كما تقوم الجماعات المحلية بعدة مهام في المجال الاقتصادي أهمها:

- توفير حاجيات المواطنين، وتقديم خدمات ذات مستوى مقبول وتحسين مستو ى المعيشة؛
- تعبئة الطاقات والمهارات بإدماجها في العملية الاقتصادية والتنموية.
- تطوير النشاطات الاقتصادية وترقية الاستثمار والصناعة الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين.
- تنشيط الأسواق القائمة وخلق أسواق جديدة.
- حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية، وبعث الترقية الفلاحية في المنطقة إلى جانب حماية الثروة الغابية والثروة الحيوانية وتطوير الري إضافة إلى التعمير والتهيئة والتنمية المحلية.

3-المجال الاجتماعي: من بين اختصاصات الجماعات المحلية في المجال الاجتماعي نذكر ما يلي:

- الاهتمام بقطاع السكن وذلك بإيجاد السكن الملائم من خلال خلق شروط الترقية العقارية وتفعيلها بإنشاء المرافق والمقاولات للبلدية والولاية، والمشاركة في عمليات الإصلاح وإعادة البناء.
- الاهتمام بمساعدة العجزة والمسنين والمعاقين ودمجهم بالمراكز الخاصة والتكفل بالمعوزين والمشردين والمرضى عقليا.
- توفير شروط النظافة العامة والسهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية، وإنشاء الهياكل الصحية من قاعات العلاج وعيادات الولادة ومستشفيات، إضافة إلى مكافحة الأمراض المعدية؛
- التشجيع والمساهمة في برامج ترقية التشغيل ولاسيما اتجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها.
- الاهتمام بالتربية والتكوين المهني، من خلال إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والتقني وملحقات التكوين المهني، وكذا تشجيع النقل المدرسي والاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسي.

3-المجال الثقافي والسياسي: ويتلخص فيما يلي:

- تعمل الجماعات المحلية على إنشاء منشآت ثقافية وتسييرها وصيانتها كالمتاحف وقاعات السينما والمراكز الثقافية، كما تعمل على تشجيع وتطوير حركة الجمعيات في الميادين الشبابية والرياضية والثقافية والترفيهية، وتقديم المساعدة لها؛
- المحافظة على التراث الوطني وحماية الفنون الشعبية، بالإضافة إلى إنجاز وصيانة المساجد والمدارس القرآنية والمحافظة على الممتلكات الدينية؛
- المساهمة في تنمية السياحة، وذلك من خلال إنشاء الفنادق الصغيرة، والمطاعم والمراكز العائلية والمخيمات الصيفية، وحدائق التسلية وتشجيع المتعاملين المعنيين على استغلالها[1].

[1] عبد الهادي مسعودي، بلقاسم بوفاتح، دور الحوكمة في تطوير إدارة الجماعات المحلية، دراسة تحليلة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد03، العدد 01، كلية العلوم السياسية قسنطينة 03، الجزائر، جوان 2019، ص9.

ثالثاً: أهداف الجماعات المحلية.

وجدت الجماعات المحلية أساسا لتحقيق العديد من الأهداف، ومن جملة هذه الأهداف نذكر منها ما يلي:

1-الأهداف السياسية: تنحصر أهم الأهداف فيما يلي:

- الديمقراطية: حيث تعتبر الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها الجماعات المحلية وتحقق هذه الديمقراطية من خلال المجالس المحلية المنتخبة بواسطة المجتمع المحلي لتتولى الإدارة في هذه المجتمعات.
- دعم الوحدة ا لوطنية وتحقيق التكامل القومي: ذلك بفضل ما تساهم به الجماعات المحلية ل إضعاف مراكز القوى القائمة، كما تدفع المواطنين إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق حالتهم بالحكومة.
- تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات والمصاعب التي قد تتعرض لها الدولة في الداخل أو الخارج.[1]

2-الأهداف الإدارية: تتلخص فيما يلي:

- النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.
- التخفيف من أعضاء الأجهزة الإدارية المركزية التي بنيت لها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركزي.
- إتاحة فرص تجريبية ونظم إدارية مختلفة على مستوى ضيق ومحدود للبحث عن مدى إمكانية تعميمها في ضوء النتائج في دائرة الدولة المتسعة.

[1] ياسين ربوح، محاضرات في ادارة الجماعات المحلية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2017، ص05.

كما أنها تساهم في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الاقتصادية والتي غالبا ما تكون على جداول الأولويات الشأن المحلي، والقضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية الحكومية، وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية واستفادتها من تجارب بعضها البعض.[1]

2-الأهداف الاجتماعية: يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية وجملة من الاهداف الاجتماعية ومنها:

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية بما يتفق مع ظروفهم واولوياتهم، وشعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية، مما يعزز ثقته بنفسه ويزيد ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه.
- كما تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدتها الشعبية وهو ما ينعكس إيجابا على السكان المحليين وتلبية حاجياتهم، كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن واحترام رغباته في المشاركة في ادارة الشأن العام.[2]

المطلب الثالث: مفهوم الحوكمة المحلية

إن تطبيق الحوكمة على المستوى المحلي قد يكون الطريقة الأكثر نجاعة للوصول إلى مستويات متقدمة من الحوكمة الجيدة، حيث انه يمكن الاستفادة من نتائج هذا التطبيق للوصول إلى نماذج يمكن تطبيقها على المستوى الوطني.

أولاً: تعريف الحوكمة المحلية.

اكتسب مفهوم الحوكمة أهميته في الكتابات الحديثة في ثمانينيات القرن الماضي، وارتبط بمؤسسات دولية أممية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

[1] جديدي عتيقة، ادار ' الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية بسكرة نموذجا، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012،ص12.

[2] طاهر بالعربي ياسين دحو، دور الجماعات المحلية التنمية في الجزائر وتونس، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية، الجزائر،2018، ص14.

وكان ناتج الحاجة إلى إخضاع العملية السياسية والقرار السياسي إلى ضوابط أخلاقية تقلل من الفساد الإداري والمالي الموجود كسمة بارزة في الدول المتخلفة وتحول دون استخدام السلطة السياسية لخدمة المصالح الخاصة للنخب الحاكمة.

ظهرت الحوكمة بمصطلح جديد يسعى إلى ربط القضايا السياسية الفاعلة في تشكيل السياسات الناظمة للحياة العامة، وهو بهذا المعنى يعكس تحولا من المقاربة التقليدية لدراسة السياسة بوصفها

نتائجها لمؤسسات الدولة الرسمية إلى مقاربة تركز على دور الجماعات السكانية والقوى الاجتماعية في تطوير السياسات التي تنظم الحياة العامة في المجتمع السياسي.[1]

والحوكمة المحلية من المفاهيم التي تؤكد على ضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية المحلية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا من اجل تحقيق الجودة المحلية المطلوبة، وضمان أكبر قدر ممكن من الاستجابة لطموحات المواطنين بشكل مناسب، خاصة أمام الأزمات الاقتصادية أين يقل فيها حجم التخصيصات الموارد المالية الكافية لدعم الجهود والبرامج التنموية للدولة والشركاء الآخرين على المستويات المحلية.[2]

ونتيجة لما سبق حدث الانتقال من النظام المحلي الذي تهيمن فيه المجالس المحلية المنتخبة (local gouverment) إلى نظام محلي يشارك فيه القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية (local gouvernance). ويعني هذا الأخير استخدام السلطة السياسية والممارسات الرقابية على المجتمع المحلي بغيه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3]

من خلال كل ما سبق تعتبر الحوكمة المحلية مجموعة من العمليات والممارسات المتعلقة بتدبير الشؤون المحلية والتي تندرج ضمن احترام القانون وتعزيز المسائلة والشفافية وفي مصلحة عموم

[1] صافي لؤي، الرشد السياسي وأسسه المعمارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة، بحث في جدولة القيم والمؤسسات والسياسات ،الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،2015،ص 21 -22.

[2] مسعود البلي،حوكمة السياسات العامة الاجتماعية: دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشراكة للحكم الجيد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثامن، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2016، ص211.

[3] بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكله بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجله التواصل، العدد 26، جامعة باجي مختار عنابة ،2010، ص29-30.

الناس في المجتمع، وهي تقتضي إقرار آليات تسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم، كما تأخذ بعين اعتبار الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.[1]

ثانياً: مبادئ الحوكمة المحلية.

للحوكمة المحلية مجموعة من المبادئ هي:

1- مبدأ المشاركة في عملية صنع القرار: participation

يتضمن هذا المبدأ الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية من تعددية حزبية وحرية الإعلام والمشاركة في الانتخابات وكذلك الديمقراطية التشاركية التي تشمل مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار.

المشاركة تعني أن يكون لكل مواطن في المجتمع دور في صنع القرارات، وكذلك في مشاركة المرأة. ويجب أن تتوفر لكل المواطنين فرصة وافية ومتساوية في إدراج مطالبهم على جدول أعمال الحكومة والجماعات المحلية.[2]

2- مبدأ المساءلة: accountability

تعد المسائلة من المبادئ الأساسية لمفهوم الحوكمة المحلية، وتعني المسائلة تقديم حساب عن تصرف ما لجهة تمتلك الحق في الرقابة على من قام بهذا الفعل.

الموظف يخضع للمساءلة مديره، والسلطات المحلية تخضع المساءلة من قبل السلطات المركزية،والسلطة التنفيذية تخضع لمساءلة السلطة التشريعية، وهكذا... وبالتالي الحد من الفساد.

3- مبدأ الشفافية: transparency

ويقصد بمبدأ الشفافية في الحكم حق المواطنين في الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بأعمال حكومتهم والإقليم الذي يعيشون فيه،فالحكومة هي التي تحرص فيها الدولة إن تكون متفتحة

[1] ونوغي نبيل، يوسفي علاء الدين، الحكامة المحلية: قراءه في المضامين النظرية للمفهوم، العدد 04،المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت، ديسمبر 2017،ص 494.

[2] محمد فهيم درويش، مرتكزات النظام الديموقراطي وقواعد الحكم الراشد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص189 .

و شفافة إلى حد كبير، مع وجود استثناءات على مبدأ الشفافية فيما يخص شؤون الأمن، الدفاع الوطني، وبعض الاستثناءات الأخرى.[1]

4- الشرعية: legitimacy

وهو قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة، وان تستند إلى الحكم القانوني والعدالة، وذلك بتوفر فرص متساوية للجميع للحفاظ على مستوى حياتهم والسعي إلى مستوى أفضل.

5- الكفاءة والفعالية:effectiveness and efficiency

ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب الإدارة المحلية، ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين، وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

6- الاستجابة:responsivenes

أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء و المهمشين.

وترتبط الاستجابة بدرجة المسائلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

7- اتجاه الاجماع:ientation

تسعى الديمقراطية التشاركية إلى تسوية الخلافات بين مختلف الأطراف حول أي المصالح أفضل من أجل تحقيق الإجماع والتوافق وذلك بتطلب معرفة الأكثر خدمة منها للجماعة.

[1] محمد فهيم درويش، مرجع سابق، ص 200

الرؤية الاستراتيجية: stratégic vision

وذلك يحتاج إلى ضرورة امتلاك القادة والمواطنين على المستوى المحلي آفاقا واسعة وبعيدة المدى لتحقيق التنمية وأن يكون لديهم شعور مشترك عما يريدون من تلك التنمية.[1]

والشكل الموالي يلخص المبادئ الأساسية للحوكمة المحلية:*

الشكل رقم(01):مبادئ الحوكمة المحلية*

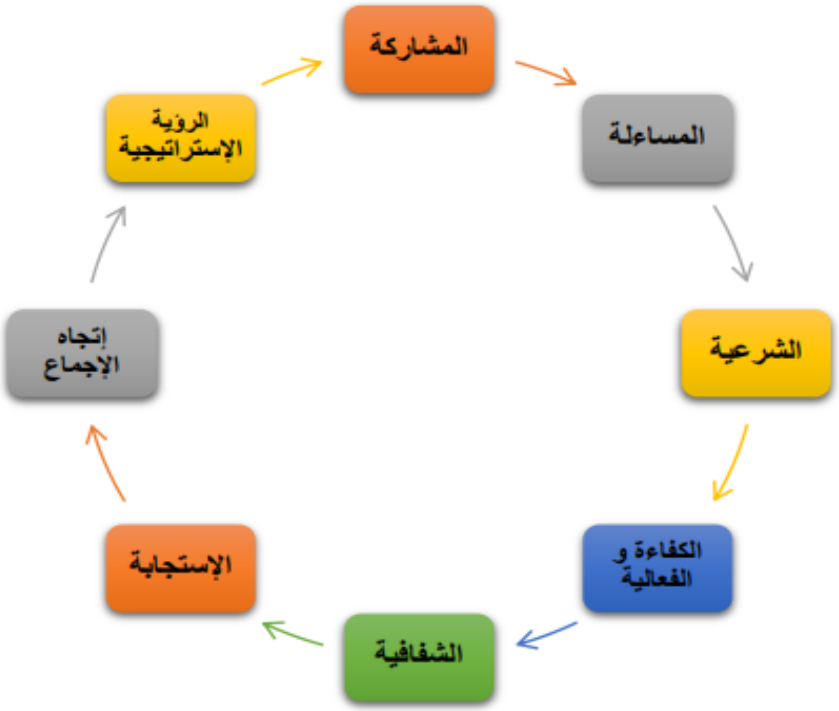

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة

[1]عاشور كنوش، عبد القادر زواتنية، الحوكمة المحلية ومتطلبات تحقيقها على ضوء تجربة أوكرانيا، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، يومي 08/07 ديسمبر 2015، ص: 218.

*وتجدر الإشارة إلى أننا في الدراسة الميدانية و اعتمادا على الدراسات السابقة اخترنا فقط مبادئ (الشفافية، المشاركة، المساءلة، الشرعية، الكفاءة والفعالية) لتكون محور أداة الدراسة.

ثالثاً: فواعل الحوكمة المحلية.

بناء على ما سبق، ومن خلال مختلف التعريفات التي قدمناها بخصوص مفهوم الحوكمة، يتبين أن هذا المفهوم قائم على تعاون وتشارك مجموعة من الفواعل وهي: المجتمع المدني، القطاع الخاص إضافة للدولة والتي تعتبر الفاعل الأساسي في تحقيق أهم المعايير التي يقوم عليها في عملية إدارة شؤون الدولة والمجتمع. وهو ما سنسعى لتوضيحه عبر تقديم دور كل من أطراف الحوكمة الفاعلين.

1: الدولة:[1]

هي جهاز تنفيذي يضطلع بمهام عديدة، يتحكم في ممارسة القوة، وتعنى بتوفير القطاع القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، كما تعمل على توفير العدالة والاستقرار في السوق. لكن مهمتها الكبرى تكمن في الاهتمام بالخدمات العامة التي لا تستطيع المؤسسات الخاصة القيام بها (الخدمات السيادية) وأهمها:

- تقديم السلع العامة.
- الدفاع، النظام العام، حماية الأملاك، الصحة العمومية، التعليم.
- الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة.
- وضع حيز التطبيق آليات اقتصاد السوق وترقية القطاع الخاص وتنسيقه .
- حماية البيئة ومقومات التنمية المستدامة.
- تقديم المساعدة الاجتماعية للشرائح المجتمعية التي تستحقها.

إلا أن المتأمل لواقع الأمر، يرى بأن هذه الوظائف تعرقلها عدة عوامل أهمها:

- تنامي مطالب الأفراد وتزايد احتياجاتهم باستمرار، وصعوبة توفيرها بشكل كفء وفعال.
- صعوبة تنظيم نشاطات القطاع الخاص لتحقيق التوازن مع النشاطات الحكومية.

[1] محمد بن سعيد، بسمة نزار" آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير إدارة الجماعات المحلية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد19، جامعة سيدي بالعباس، الجزائر، 2008، ص81.

- التحديات الخارجية التي تواجه سيادة الدولة في الجوانب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وعليه فالدولة هي المسؤولة عن توفير البيئة الملائمة التي تضمن تحقيق الحوكمة المحلية من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في العملية السياسية.

2: المجتمع المدني:

عرفه سعد الدين إبراهيم بأنه " مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف "، وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كل من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات أي كل ما هو غير حكومي وغير إرثي أو عائلي .وتكمن أهمية المجتمع المدني في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية، وذلك بإشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة، خاصة الفئات الفقيرة .

وبالرجوع إلى بروز العمل الجماعي في الجزائر، فإن أهم ما يميزه من الناحية القانونية صدور القانون رقم:13/31 بتاريخ 1113/12/2المنظم والمسير للجمعيات، والذي يعتبر خطوة هامة ووثبة كبيرة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجماعي، حيث كرس الحق في حرية إنشاء الجمعيات، وهو ما ترجم في الواقع بالانتشار الهائل للجمعيات كما ونوعا.

لكن نشاط المجتمع المدني قد يواجه بعض المشاكل من بينها :غياب التمويل المالي واللوجيستي الكافي للقيام بنشاطات فعالة، التبعية للأجهزة الحكومية في اتجاهات النشاط والقرارات المتخذة، غياب البيئة القيمية والثقافية اللازمة أي عدم تفاعل الأفراد والجماعات.[1]

[1] أمال مجناح،"أهمية الحوكمة المحلية في تنمية الإدارة العمومية المحلية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد رقم04، العدد01، 2020 ، ص149.

3: القطاع الخاص:

يشمل القطاع الخاص كل المشاريع الخاصة غير المملوكة من طرف الدولة في مختلف القطاعات، الصناعة، الزراعة، التجارة والخدمات، مثل البنوك الخاصة ووسائل الإعلام الخاصة وغيرها والكفيلة بتحقيق بعض المشاريع التنموية.[1]

فالقطاع الخاص فاعل رئيسي من فواعل الحوكمة المحلية، حيث يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجال لتشغيل الأيادي العاملة، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية المحلية وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع ورفع مستوى المعيشي للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات كما يساهم في تمويل المنظمات المجتمع المدني.[2]

يقوم القطاع الخاص أيضا على تعزيز الشفافية وتقديم الأفكار والرؤى الجديدة إلى صناع القرار عبر مراكز الفكر مثل تلك الموجودة في الولايات المتحدةTHINK THANKS والتي يديرها رجال الأعمال كما تضم مجموعة من الأكاديميين وبعض المسؤولين الحكوميين والصحفيين والخبراء في مجالات متعددة والتي تعمل على جمع البيانات وإجراء البحوث وإقامة الندوات مع تقديم أساليب جديدة ومبتكرة من شأنها التأثير على السياسات العامة ومعالجة مشاكل النمو الاقتصادي.

ومع هذا يبقى القطاع الخاص بحاجة إلى تدخل وتنظيم حكومي كبير فملكية الوحدات الاقتصادية وتطبيق العقود وتنافسية الأسواق وضع الاحتكار وحماية الملكية تعتمد على القوانين والسياسات والأوامر التي تطلع بها الدولة ومؤسساتها المختلفة[3]

والشكل الموالي يلخص مختلف فواعل الحوكمة المحلية

[1] عقون سعاد، مرجع سابق الذكر، ص 98.

[2] زهير عبد الكريم الكايد،مرجع سابق، ص 47

[3] روبرت أ.أدال،عن الديموقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة 2000،ص158.

الشكل رقم (02): فواعل الحوكمة المحلية

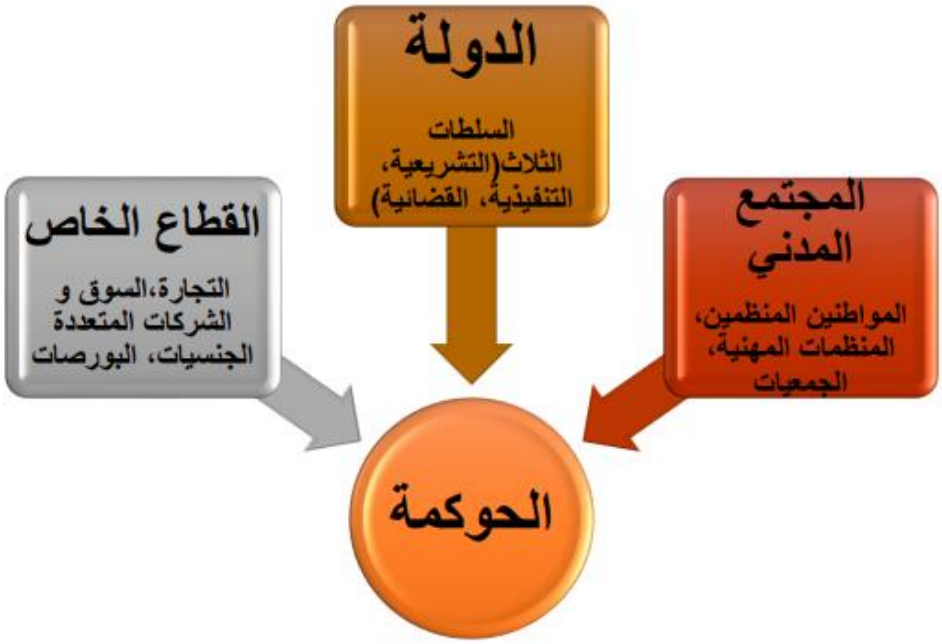

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD لسنة 1997

المبحث الثاني: مكانة مبادئ الحكومة ضمن اهتمامات الجماعات المحلية في الجزائر

كما لا يخفى على كل عارف بالقوانين أن الجماعات الإقليمية الجزائرية كما أشرنا سابقا الولاية و البلدية التي تعتبر الجماعة الإقليمية القاعدية ، وذلك حسب ما ينص عليه الدستور الجزائري في مواده 15 و 16. ونظمت البلدية والولاية في الجزائر في السنوات الماضية عدة قوانين آخرها القانون 10/11 المؤرخ سنه 2011 المتعلق بالبلدية والقانون 8/12 المؤرخ سنة 2012 المتعلق بالولاية . على اننا وفي هذا المبحث سنستعرض في البداية مضامين الحوكمة في قانوني البلدية و الولاية في الجزائر ثم سنتطرق إلى كل من دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تفعيل الحوكمة.

المطلب الأول: مضامين الحوكمة في قانوني البلدية والولاية في الجزائر

جاء القانون 10/11المتعلق بالبلدية لسنة 2011 بمجموعة من المبادئ الدالة على تكريس الحوكمة المحلية على وجه الخصوص كل من مبدأ المشاركة، الشفافية، المساءلة والاستجابة في مجموعة من المواد التي تضمنها هذا القانون، وهذا سعيا من المشرع لتجسيد الحوكمة في تسيير البلدية على اعتبار أنها الهيئة الأقرب للمواطن .

تعتبر المنظومة التشريعية في أي بلد كان هي المؤشر الأول لتقصي مدى الاهتمام بتبني مبادئ الحوكمة، وبما أن موضوع الدراسة الحوكمة المحلية في الجزائر فان هذا ما يستدعي قراءه قانونية لنصوص الجماعات المحلية، وللبحث أيضا في مدى عناية المشرع الجزائري بمفاهيم الحوكمة المحلية.

أولا: مضامين الحوكمة في قانون البلدية

1. **مبدأ الشفافية:**[1]يعتبر مبدأ الشفافية من بين أهم مبادئ الحوكمة المحلية، حيث يسمح بتجسيد إدارة محلية فعالة تقوم على نظام معلومات واضح للجميع خاصة المواطنين، مما يولد بينهم وبين البلديات علاقة مبنية على الإفصاح، المعاملة والنزاهة بما يزيد من ثقة المواطن بالإدارة ويساهم في تفعيل

[1] المواد 11_14_26_97_98 من قانون البلدية رقم(10/11) مرجع سابق، ص: 08، 09، 16 أنظر الى الملحق رقم 01، (عن يحياوي أحمد، الحوكمة المحلية وإعداد الميزانية في جماعات إقليمية الجزائرية، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص اقتصاديات مالية والبنوك ، 2019 بومرداس،ص131_135)

تبني المبادئ الأخرى للحوكمة المحلية، ما دفع بالمشرع الجزائري لإعطاء هذا المؤشر مكانة مميزة في قانون البلدية رقم 10/11 حيث أتاح الفرصة للمواطنين لمعرفة القرارات المتخذة على مستوى بلدياتهم من خلال التدفق الحر للمعلومات مما يسهل رصد أخطاء عمل المجالس.

ويمكن رصد مبدأ الشفافية في الكثير من المواد، ففي المادة 11 جاء فيها " يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير اللازمة لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وتمكن في هذا المجال استعمال على الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

من هذا النص يبدو واضحا أن المجلس البلدي لا يعمل في إطار السرية، بل هو ملزم بالعمل في إطار الشفافية أولويات التهيئة والوضوح من خلال اتخاذ كل التدابير لإعلام المواطنين بكل المسائل المتعلقة بهم والتي تعتبر من والى التنمية، وهذا أمر طبيعي حتى يمارس المواطن الرقابة الشعبية على مداولات المجلس الشعبي البلدي، وفي السياق نفسه نصت المادة 14 على أنه " يمكن لكل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية، ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته".كما أشارت المادة 22 من القانون رقم 11/10 على حتمية إلصاق جدول أعمال المجلس الشعبي البلدي في قاعة اجتماعات المجلس وفي الأماكن المخصصة للجمهور، أما المادة 26 فقد فرضت أن تكون جلسات المجلس البلدي علنية وتكون مفتوحة لجميع مواطني البلدية وكل مواطن معني بموضوع المداولة.

وتكريسا دائما لمبدأ الشفافية قدمت المادة 97 من قانون البلدية الجديد (11/10) قاعدة عامة تتعلق بتنفيذ قرارات البلدية، وأقرت بعدم قابلية قرارات رئيس البلدية للتنفيذ إلا إذا تم إعلام الأطراف المعنية بها، سواء عن طريق النشر إن كان القرار يتضمن أحكام عامة أو بعد إشعار فردي بأية وسيلة قانونية إذا كان القرار يمس مركزا فرديا، في حين فرضت المادة 98 إرسال نسخة من هذه القرارات خلال 48 ساعة من إصدار المداولة، هذا ما يسمح بتكريس رقابة السلطة المركزية على عمل المجالس الشعبية البلدية".

من خلال هذا العرض يتضح أن قانون البلدية حاول إعطاء فرصة للمواطن لمعرفة كل ما يتعلق بالخدمات في تقدم إليه من طرف البلدية وبالتالي فهناك شفافية من المفروض في المعاملات التي

تقوم بها البلدية، وهذا ما سمح بالحديث عن المؤشر الموالي والذي يسمح للمواطن ليس فقط بالاطلاع ولكن بالمشاركة في اتخاذ القرارات.

2. **مبدأ المشاركة[1] :**

تمثل المشاركة مبدآ لقياس مدى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المنتخبة، وبذلك يتم تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية باعتبار البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري، ويلزم المشرع المنتخبين بإبلاغ المواطنين واستشارتهم عبر ممثليهم ومنظمات المجتمع المدني في الخيارات الأولوية في مجال تنفيذ مشاريع التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية.

يتجسد مبدأ المشاركة في قانون البلدية رقم 11-10 من خلال المادة 02 والتي جاء فيها "البلدية القاعدة الإقليمية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"، وجاءت هذه المادة لتكريس دور مشاركة المواطن في تسيير شؤونه بنفسه ومساهمته في صنع القرار على المستوى المحلي.

كما أن القانون الجديد للبلدية(10/11) خصص الباب الثالث منه تحت عنوان هي "مشاركة المواطن في تسيير شؤون البلدية" من أجل إضفاء الصبغة القانونية على مبدأ المشاركة وتوسيع نطاق العمل به وإبراز دوره ومكانته في تسيير البلديات، حيث جاء في المادة 11 منه " تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير" أي أنها العامل الأبرز لممارسة الديمقراطية.

أما المادة 12 من قانون البلدية رقم 11/10 فجاءت قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري ودعما للمادة 11، وجاء فيها "يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم ..."

ولتفعيل أدوار الفاعلين والشركاء المحليين كل حسب اختصاصه نصت المادة 13 على أنه " يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية

[1] المواد 2_11_12_13 من قانون البلدية رقم (10/11) مرجع سابق الذكر ص7_8 أنظر إلى الملحق رقم 01

بكل شخصية محلية وكل خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذي من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم"، وهذا يعني تفعيل ممارسة طرف من أطراف الحوكمة والمتمثل في مستقبل الخدمة ألا وهو المواطن.

يوضح الباب الثالث لهذا القانون أن المشرع الجزائري أولى اهتماما كبيرا لمشاركة المواطنين وأتاح مجالا للفواعل غير الرسمية في مجالات عديدة بغرض تحقيق التنمية المحلية، وزيادة إتباع مفهوم الحوكمة المحلية، وذلك يتحقق عن طريق استشارتهم حول خيارات التنمية المحلية، ومما لا شك فيه أن هذا الاستحداث القانوني يدل على مدى الوعي بهذا المبدأ.

3. **مبدأ المساءلة**[1]:حدد قانون البلدية رقم 11/10 الكثير المواد التي اهتمت بالرقابة على المجلس الشعبي البلدي أعماله وأعضائه، لقد جاءت المادة 43 لتوضيح الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي البلدي، حيث نصت على أنه" يوقف بقرار من الوالي كل منتخب تعرض لمتابعة قضائية بسبب جناية أو جنحة لها صلة بالمال العام أو لأسباب مخلة بالشرف أو كان محل تدابير قضائية لا تمكنه من الاستمرار في ممارسة عهدته الانتخابية بصفة صحيحة إلى غاية صدور حكم نهائي من الجهة القضائية المختصة".

في حين جاءت المادة 44 لتؤكد على محتويات المادة 43، حيث يقصى كل عضو في المجلس الشعبي البلدي إذا ثبت عليه الأسباب المذكورة في المادة 43 ويثبت الوالي هذا الإقصاء بقرار منه، وبالتالي حرص المشرع الجزائري على مصداقية ونزاهة أعضاء المجلس الشعبي البلدي حتى تكون الأعمال الصادرة عن المجلس لا تشوبه أي تعليقات.

أما بالنسبة للرقابة على أعمال المجلس الشعبي البلدي ككل تجد أن هذا القانون قد رفع المهلة الممنوحة أما بالنسبة للرقابة على أعمال المجلس الشعبي الموالي للمصادقة على المداولات من 15 إلى 21 يوم لتصبح قابلة للتنفيذ بقوة القانون من تاريخ إيداعها بالولاية، حتى يتسنى الوالي الرقابة أفضل على أعمال المجلس الشعبي ' البلدي، وفي حالة وجود خلل نص قانون البلدية الجديد على الحالات التالية والمتعلقة بحل وتجديد المجلس الشعبي البلدي كما يلي:

- حالة خرق أحكام الدستوري وجود خلل نص قانون البلدية
- –في حالة إلغاء انتخاب جميع أعضاء المجلس الشعبي البلدي؛

[1] المواد 43_44 _59_99_100_101_102 من قانون البلدية رقم(10/11) مرجع سابق، ص11_12_ أنظر إلى الملحق01

- عندما يكون الإبقاء على المجلس مصدر اختلالات خطيرة تم إثباتها في التسيير البلدي أو من طبيعته المساس بمصالح المواطنين.

كما تخضع مداولات المجلس الشعبي البلدي لرقابة الوالي والمتعلقة بما يلي:

- الميزانيات والحسابات؛
- قبول الهدايا والوصايا الأجنبية؛
- اتفاقية التوأمة؛
- الأملاك العقارية للبلدية، وإذا لم يعلن الوالي قراره خلال 30 يوما فان المداولة تنفذ وجوبا.

ونصت المادة 59 على أن مداولات المجلس الشعبي البلدي باطلة في الحالات التالية:

- المداولات المتخذة خرقا للدستور وغير المطابقة للقوانين والتنظيمات؛
- المداولات التي تمس برموز الدولة وشعاراتها
- المداولات الغير محررة باللغة العربية

ويعلن الوالي بطلان المداولة بقرار صادر منه .

وتجسد المادة 99 أيضا رقابة الوالي على مداولات المجلس الشعبي البلدي بحيث تصبح المداولات المتعلقة بالتنظيمات العامة نافذة بعد شهر من تاريخ إرسالها للوالي.

تسعى هذه الرقابة إلى إعادة تركيز السلطة في يد الوالي، حيث لا يمكن تنفيذ قرارات المجلس الشعبي البلدي دون مصادقته عليها والسماح له بحلول محل المجلس الشعبي البلدي حسب ما نصت عليه المواد 100، 101، 102، من القانون (11/10) هذه الرقابة لا تدعم الديمقراطية التشاركية بقدر ما تنقص من استقلالية الوحدات المحلية ولا تسمو إلى مستوى المساءلة التي يمارسها المواطنون المحليون بشكل مباشر، ويعود هذا إلى نقص ثقافة ووعي المواطنين بحقهم في الاطلاع على المداولات والذي يحول دون تفعيل هذا المبدأ.

4. **مبدأ الاستجابة[1]:** يسعى قانون البلدية الجديد(11/10)إلى خدمة الأطراف المعنية بالتنمية المحلية والاستجابة لمطالبها وتلبية احتياجات المواطنين، ويتحقق ذلك من خلال الصلاحيات الممنوحة

[1] المواد 94_95 من قانون البلدية رقم (10/11)، مرجع سابق، ص: 16. أنظر إلى الملحق01

للمجلس الشعبي البلدي ورئيسه في مختلف الميادين المتعلقة بحياة المواطنين في البلدية بما يحقق السرعة في الاستجابة لاحتياجاتهم.

وطبقا لما جاء في المادتين 94، 95 فان رئيس المجلس الشعبي البلدي يكلف بما يلي :

- السهر على المحافظة على النظام العام وممتلكات البلدية؛
- السهر على حماية التراث التاريخي والثقافي ورموز ثورة التحرير الوطني؛
- السهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية؛
- السهر على سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع؛
- السهر على حماية البيئة، والسهر على احترام التشريع والتنظيم المتعلق بالعقار والسكن والتعمير .

ومن أجل تفعيل مؤشر الاستجابة فان قانون البلدية أعطى صلاحيات كثيرة للمجلس الشعبي البلدي والتي نعد منها :

- يكلف المجلس الشعبي البلدي بوضع برامج تنموية في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة، وكذا المخططات التوجيهية القطاعية.
- حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء؛
- حماية الموارد المائية والسهر على الاستغلال الأمثل لها؛ وصيانتها؛
- تبادر البلدية بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لها والعمل على تسييرها.
- المحافظة على النظافة العمومية والطرق ومعالجة المياه القذرة وتوزيع المياه الصالحة للشرب ومكافحة ناقلات الأمراض المعدية؛
- انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وضمان صيانتها وانجاز المطاعم المدرسية وتوفير وسائل النقل للتلاميذ؛
- انجاز مرافق للرياضة والتسلية والشباب والمرافق الثقافية كالمكاتب، ومراكز صحية وقاعات للعلاج وصيانتها. . .الخ.

ثانيا: مضامين الحوكمة في قانون الولاية.

جاء القانون 07/12 المتعلق بالولاية لسنة 2012 بمجموعة من المؤشرات الدالة على تكريس الحوكمة المحلية على وجه الخصوص مبدأ المشاركة والشفافية في مجموعة من المواد القانونية التي تضمنها هذا القانون وهذا سعيا من المشرع لتجسيد الحوكمة في تسيير الولاية على اعتبار أنها شكل من أشكال اللامركزية في النظام الإداري الجزائري.

1. مبدأ المشاركة في قانون الولاية 07/12:

طبقا للمادة الأولى من القانون الولاية 07/12 والذي جاء فيها شعار الولاية وهو "بالشعب وللشعب" وهذا يعني فتح سبل المشاركة للمواطنين في تسيير الشؤون العامة على المستوى الولائي وهذا عن طريق المجلس الولائي المنتخب، ووفقا لهذا الشعار أصبح من حق المواطنين المشاركة والتي تعد من خصائص الحوكمة المحلية لكن يبقى هذا الشعار مهما فالمادة الأولى اتضح من خلالها فتح سبل المشاركة للمواطنين لكن لم تبين الآليات القانونية لهذه المشاركة وهذا ما يجعل هذا الشعار مجرد حبر على ورق، وطبقا للمادة 27 من ذات القانون والتي نصت على أن يتولى رئيس الجلسة ضبط الجلسة ويمكنه طرد أي شخص غير عضو بالمجلس يخل بحسن سير هذه المناقشات، فهذا يعني أنه للمواطن الحق في حضور جلسات المجلس الشعبي الولائي وهو ما يعتبر دليل صريح على مشاركة المواطنين والاطلاع على أعمال المجلس حتى إذا لم يكن لهم الحق في التدخل فلهم الحق في المشاركة عن طريق الحضور وهي آلية من آليات الحوكمة المحلية.

جاء في نص المادة 36 أنه يمكن للجان المجلس الشعبي الولائي دعوه كل شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته ، وهذا يدل على مشاركة الأفراد ذوي الخبرة والكفاءة مع لجان المجلس الشعبي الولائي وعدم انفراد هذه الأخيرة باتخاذ القرارات. ونصت المادة 131 من قانون الولاية انه يمكن للولاية اللجوء إلى توظيف خبراء ومختصين عن طريق التعاقد وهو ما يبرز فتح باب المشاركة ولو لفئة معينة من المواطنين في إبداء رأيها داخل الولاية و المشاركة بقرارات قد تعود بالنفع على كافة المواطنين المحليين[1]

[1] محمد سعدي، متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة وحكامة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 20.

2. مبدأ الشفافية في قانون الولاية 07/12:

يشكل مبدأ الشفافية وسيلة ناجحة للقضاء على الفساد بمختلف مجالاته وأشكاله ويمكن تحقيق ذلك عندما يطبق هذا المبدأ بآلية عمل فاعلة وقد فسرت الشفافية بالمصداقية.

نصت المادة 18 من القانون 07/12 على انه يلصق جدول أعمال الدورة فور استدعاء أعضاء المجلس الشعبي الولائي عند مدخل قاعة المداولات وفي أماكن الإلصاق المخصصة للإعلام الجمهور ولا سيما الإلكترونية منها وفي مقر الولاية والبلديات التابعة لها، ان مثل هذا الإجراء من شأنه إضفاء مبدأ الشفافية على أعمال المجلس الشعبي الولائي لأنه يضمن إعلام الجمهور بالمواضيع التي سوف تكون محل نقاش ضمن المجلس.

وهذا وقد كرسها المشرع مبدأ الشفافية ضمن نصوص قانونية لاحقة لا سيما منها نص المادة 26 ضمن فقراتها الأولى والتي جاء فيها تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية مما يفتح المجال أمام أشخاص من غير أعضاء المجلس بحضور الجلسات ومن ثم مراقبه أعماله.

كما يتجلى مضمون مبدأ الشفافية من خلال نص المادة 32 والتي خولت لكل شخص له مصلحة إن يطلع في عين المكان على محاضر مداولات المجلس الشعبي الولائي وأن يحصل على نسخة كاملة منها أو جزئية على نفقته.

ويتضح المبدأ أيضا من خلال نص المادة 69 التي ألزمت المكتب المؤقت بإعداد محضر النتائج النهائية لانتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي وإرساله للوالي وكذا إلصاقه بمقر الولاية والبلديات والملحقات الإدارية والمندوبات البلدية.

كما كرس المشرع أيضا مبدأ الشفافية من خلال نص المادة 61 التي أوجست أن يتم تنصيب رئيس المجلس الشعبي الولائي ضمن جلسة علنية[1]

[1] سعاد عمير، الشفافية والمشاركة على ضوء أحكام القانون 7/12 المتضمن قانون الولاية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، للعدد 07، جوان 2013،ص30-36

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تفعيل الحوكمة.

سنتناول في هذا المطلب كل من دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تفعيل الحوكمة

أولا: دور المجتمع المدني:

المجتمع المدني المحلي أحد أهم الفواعل الرئيسية في تحقيق الحوكمة بمستواها المحلي، فقد أصبح فاعلا أساسيا في النصوص بالأعمال الاجتماعية المحلية خاصة بعد فشل المبادرات الفوقية والقطاعية من طرف الدولة ، إذ تصاغ المخططات والبرامج في المركز وتطبق على المستوى المحلي دون معرفة مسبقة بحاجيات ومتطلبات الساكنة المحلية، أيضا هناك عامل أساسي كرس بدوره أهمية المجتمع المدني في تجسيد الحوكمة المحلية وهو دور المنظمات الدولية التي بدأت تضع الثقة اكثر في الجمعيات للتعريف بالمساعدات الاجتماعية ، أضف إلى ذلك احتكاك المجتمع المدني بالواقع الأمر الذي يؤهله أكثر للقيام بأدوار تنموية تتلاءم وحاجيات السكان.[1]

وتتمحور جهود المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية في:

- التأثير على التوجه العام للبرامج الإنمائية المحلية ؛
- تعميق المسألة و الشفافية ؛
- مساعدة السلطات المحلية على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا للمواطنين ؛
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطن من تعسف السلطة المحلية؛
- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال اكتساب أعضائها قيم الحوار والمشاركة في الانتخابات والتعبير الحر عن الرأي[2].

ثانيا: دور القطاع الخاص كشريك في تفعيل الحوكمة المحلية

تتمثل أهمية الحوكمة في هذا المجال في طرح وسائل وطرق جيدة للتسيير من طرف القطاع الخاص، خاصة بعد فشل الإدارة المحلية في تسيير المرافق المحلية. وبالتالي تمنح آليات الشراكة

[1] الندوى محسن، دور الحكامة المحلية الرشيدة في تدبير الشأن المحلي بالمغرب بحث متوفر على الموقع: htt://www.ahewar.org/debat/show.art. تم الاطلاع عليه بتاريخ : 06/05/2023

[2] الكايد زهير عبد الكريم، مرجع سابق ، ص48.

مع القطاع الخاص إمكانيات وفرص حقيقية من أجل تسيير المرافق العامة المحلية، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات التعاون والشراكة أو شركات الاقتصاد المختلط أو التدبير المفوض أو عقود الامتياز... وهذا بدوره يتيح آليات جديدة للتسيير وتجاوز الطرق التقليدية في تسيير المرافق العامة المحلية". إضافة إلى أن تنفيذ السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص يعتبر أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية. مما يدعو إلى البحث المستمر عن ملائمة وفعالية السياسات التنموية المحلية وضرورة توضيح التزامات الفاعلين وعقلنة التسيير[1].

المبحث الثالث: تحديات تطبيق الحوكمة المحلية وآليات إنجاحها

الجزائر كباقي الدول تبذل مجهوداتها لتطبيق الحوكمة المحلية ولكن هذه المساعي ورغم أهميتها لم تسلم من العراقيل التي تواجهها في تكريس مفاهيم التسيير المحلي الرشيد، وفي هذا المبحث سنحاول التطرق الى العراقيل والتحديات التي تواجه الحوكمة المحلية وسنحاول ذكر أهم الآليات التي تساعد في تعزيز الحوكمة المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: العراقيل التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية في الجزائر

رغم ما قامت به الجزائر من أجل تحقيق الحوكمة المحلية من خلال إعطاء أهمية كبرى للمشاركة الشعبية والمساءلة والشفافية والشرعية، إلا أن هناك جملة من التحديات التي تواجهها أهمها':

- **ضعف تأطير وتكوين القيادات الإدارية على مستوى الجماعات المحلية:** تعاني بعض الإدارات

المحلية من مشكلة قلة وضعف توفرها على كفاءات إدارية يمكن أن تساهم في تشجيع التشاركية على تحقيق التنمية المحلية، وهي مشكلة تعاني منها بعض المناطق الحضرية والمناطق والقرى النائية الصحراوية أوفي المناطق الجبلية أو الأقاليم الحدودية.

- **عدم وجود مدونة أخلاقية تضبط الالتزام:** تعاني المؤسسات المحلية من ضعف في الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية التي تحكم موظفيها لعدم وجود روادع كافية تجبر الموظف على الالتزام المهني

[1] لسلوس مبارك، دور الحوكمة المحلية في مواجهه الفساد، مجلة أبعاد اقتصادية، للعدد02، مجلة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير لجامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2012، ص178.

والأخلاقي، ولعل أكبر الآثار السلبية لضعف الالتزام عند الإداريين أنه إضافة إلى إضراره بالمصلحة العامة يضعف ثقة الشعب بالجهاز الإداري المحلي

- **غياب كفاءة وفاعلية المشاركة الشعبية:** الهدف الأساسي من الإدارات المحلية هو إيجاد تعزيز

الأنماط الاتصالية بين الإدارات المحلية والمواطن بشكل يمكن المواطنين من ممارسة حقهم في تسيير أمورهم العامة تحقيقا لمبدأ المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية، غير أنه لا يكفي لتحقيق مشاركة شعبية فعالة النص على أنها حق أو واجب، ولا حتى تقنين قنواتها وإجراء انتخاباتها، بل لا بد من مشاركة شعبية واسعة فعلية وفعالة تساهم في صنع وتنفيذ السياسات والقرارات الخاصة بالمجتمع المحلي.

- **تحدي التقسيم الجماعي:** إن التقسيم الجماعي الحالي لا ينطلق من منظور شمولي يأخذ بعين

الاعتبار البعد الجغرافي والاقتصادي والإداري والاجتماعي والثقافي، مع عدم وجود معايير دقيقة الترقية الجماعات القروية إلى جماعات حضرية[1].

- **تحدي الوصاية المركزية:** لا بد من منح ضمانات أكثر بتدعيم لا مركزية الجماعات المحلية، باعتبار

أن الإصلاح يقتضي أولا فسح المجال أمام حرية الإدارة في التسيير الحر، ومنح الوسائل المرافقة لحرية التسيير حتى لا تكون اللامركزية مفرغة من محتواها، وذلك لتمكين المجالس المحلية المنتخبة من تنفيذ القرارات المتخذة على مستوى الجماعات المحلية، بوجود ما تحتاجه من وسائل مادية وبشرية[2].

وهناك مجموعة أخرى من العراقيل التي تتعلق بمجالات التكوين والتأهيل، بالإضافة إلى الجمود وعدم الاستفادة من تحارب الإصلاح المختلفة في هذا الإطار، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة، المقاربة التنموية المحلية في الجزائر ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة

[1] بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص، ص: 100، 105.

[2] ناريمان بن عبد الرحمان، سارة بن شيخ،" واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، المنعقد يومي: 26/25 جامعة ورقلة، 2013، ص 100.

من العوامل مثل الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يتيح السرعة في الحركة، والمرونة والفعالية في الأداء، بالإضافة إلى الانتباه لمساحات الفشل والنجاح عند تقييم المشاريع والبرامج التنموية المحلية لتقدير مستويات التغيير والتطوير ورصد النقائص والثغرات .[1]

المطلب الثاني: تحديات الحوكمة المحلية في الجزائر

إن ترشيد الإدارة المحلية في الجزائر يعتبر من أهم القضايا المطروحة اليوم، وتحديا رئيسيا في ظل الواقع المتردي وتفاقم التحديات التي تعيق عمل الجماعات المحلية وإدارة المرفق العام، لذلك بات من الضروري البحث عن أفضل البدائل والآليات التي تذلل مختلف الصعوبات وتمكن من تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر

إن مختلف الجهود الإصلاحية السالفة الذكر لإدماج معايير الحكم الراشد و تعزيز الحوكمة المحلية في الجزائر هي غير كافية، رغم أن الآليات القانونية تضمنت العديد من المقتضيات المرتبطة بالحوكمة المحلية كألية من آليات التدبير المحلي، لكن تبقى قاصرة وبعيدة عن التجسيد الفعلي، إذ لا تزال الإدارة المحلية في الجزائر تواجه مشكلات وصعوبات في بنائها التنظيمي و أساليب وأنماط تشكيل مجالسها المحلية، إضافة إلى محدودية قدرات الوحدات المحلية التمويلية وشدة ومغالاة الرقابة المركزية على أعمالها وأشخاصها وقراراتها.

كل ذلك كان نتيجة تغييب المقاربة التشاركية في تدبير الشأن المحلي، باعتبار أن فلسفة الحوكمة تستدعي وجود فواعل الدولة، الجماعات المحلية، المجتمع المدني، القطاع الخاص و المواطن، والتي تنشط في إطار نسق قانوني وسياسي، مبني على أسس الشفافية والمساءلة والفعالية والتمكين والمساواة، وسيادة القانون والتمايز والتخصص الوظيفي لكل فاعل، إلا أن فواعل الحكم الراشد في الجزائر غير قادرة حسب بنائها وقدراتها الذاتية الحالية أن تنخرط في مشروع الحكم التشاركي.

ويرجع هذا الغياب كذلك إلى أن هذه الفواعل لا تتمتع بالتمايز والتباين فيما بينها، وذلك لضعف قدراتها الذاتية، ما جعلها تعيش حالة من التبعية للفواعل الأكثر تنظيما والأكثر قوة من ناحية الموارد

[1] يحي باي نجاح، " دور المقاربة التشاركية في تجسيد برامج التنمية المحلية بالجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ، العدد السابع، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، جوان 2017، ص 74

والمتمثلة في الدولة، كما أن الإشكال الديمقراطي في الجزائر لا يكمن في عدم توفر النصوص القانونية المنظمة لذلك، بقدر ما يكمن في عدم تطبيق هذه النصوص أو خرقها، الأمر الذي نتج عنه جمود هذه النصوص وغياب فاعليتها.

مما تقدم يتضح أن هناك تحديات كثيرة تعيق تحقيق الفعالية الإدارية وفق ما جاءت به أسس وآليات الحوكمة المحلية، وعلى هذا سنستعرض أهم التحديات التي تواجهها الإدارة المحلية الجزائرية والمتمثلة فيما يلي:

- تفشي ظاهرة التضخم الإداري في الإدارة الجزائرية، والتي تعود أساسا إلى أسلوب العمل المتبع والمركزية المتشددة وانعدام الدراسات العلمية، وهذا ما شكل عائقا منعها من القيام بمهامها وتطبيق مخططاتها المستقبلية.
- الانحرافات الإدارية الناتجة عن طول الإجراءات والروتين الإداري، وما يسيطر على الإدارة المحلية من مظاهر خرق القانون وتحريف الإجراءات الناتجة عن ضعف الرقابة على المجالس المحلية المنتخبة، وعليه افتقدت صفة الجوارية والقرب من المواطن مما أدى إلى فقدان الثقة بين المنتخب المحلي والمواطن.
- إن طبيعة المشاكل التي تواجه الإدارة المحلية في الجزائر، ترتبط أساسا بالوصاية المركزية والقيادة المسيطرة كليا، حيث تعتمد السلطة السياسية في ذلك على تقوية المركزية الإدارية بدلا من تعزيز اللامركزية الإدارية والحكم المحلي.

مما سبق يتضح أن الوضع السلبي للإدارة المحلية الجزائرية يفرض عليها مراجعة جميع جوانبها سواء من حيث تشكيلها والمهام الموكلة لها ونمط تسييرها، وكذا من حيث علاقتها مع المواطن، وفي هذا المجال تبرز أهمية تطبيق آليات الحوكمة في ترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر، من خلال كونها وسيلة فعالة في التشخيص الدقيق لمتطلبات الجماعات المحلية في تحقيق التنمية وسبل تلبيتها بالصورة الأمثل، وبالتالي ضمان فعالية ونجاعة التدبير وتحقيق نتائج تنموية واضحة[1].

[1] جهيدة راكاش، الحوكمة المحلية: مدخل لتدبير الشأن المحلي وترقيه أداء الجماعات المحلية في الجزائر، بحث في مضامين البناء والتمكين، مجلة السياسة العالمية، ، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف–الجزائر ، 2022، ص 716–717.

المطلب الثالث: آليات تفعيل مبادئ الحوكمة المحلية في الجزائر

يؤدي عدم الفعالية في تجسيد مبادئ الحوكمة المحلية إلى فقدان الجماعات المحلية وزنها السياسي ودورها التنموي، ومنعها من الأداء الحسن لوظائفها والاستغلال الأمثل لمواردها المادية والبشرية، فإذا قيمنا نسبة تكريس الحوكمة على المستوى المحلي نجدها ضعيفة أو شبه منعدمة، لذا وجب البحث عن سبل لإبراز هذه المبادئ والأسس وتفعيلها، وذلك من خلال تحقيق النقاط التالية:

أولا: تطوير وسائل المساءلة

إن مساءلة الهيئات المحلية لا يعني بالضرورة التشدد في مراقبتها وتقليص صلاحياتها بما يعيق أداءه لمهامها، فالمساءلة يجب أن تكون من طرف المواطنين والجمعيات الأهلية إضافة الى الحكومية التي تصبح مطالبة بممارسة وظيفتها الرقابية بشكل أفضل وبالتنسيق مع الهيئات الأخرى غير الحكومية بما يضمن تكاملا للأدوار بينهما.[1]

ومن بين المقترحات في هذا الشأن يمكن الاعتماد على تقارير الأداء وهي عبارة عن استبيانات تقدم للمواطنين يدلون فيها بآرائهم حول نوعية وكفاءة ومستوى أداء الجماعات المحلية، وتتناول فيها فساد المنتخبين المحليين ويمكن نشر نتائجها الكمية التي تعكس رضا المواطن المحلي عن الخدمات العمومية في وسائل الإعلام لإيصال صوته لسلطات العليا.[2]

ثانيا: التكريس الفعلي للشفافية في التسيير المحلي

وجب البحث عن إجراءات لتفعيل الشفافية لأنها ركيزة أساسية للحوكمة لا يمكن تجاهلها وذلك بالبحث عن كل التدابير التي من شأنها أن تعمل على زيادة درجة اطلاع المواطن على كيفية اتخاذ القرارات وتسهيل الوصول إلى كل المعلومات المتعلقة بالتسيير دون تقييدها والسماح له بحضور الجلسات المحلية كما هو مكرس قانونا، ووجوب تكريس الشفافية في النظام الضريبي حتى يتميز بالبساطة وزيادة الثقة في القوانين الجبائية مع تشجيع التعاون للقضاء على ظاهرة حجب المعلومات

[1] وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، 2010/2009، ص102

[2] خروبي بلال،الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في الجالس المحلية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012،ص151

التي تستغل كمصدر للسلطة، لذا يجب توفير الحسابات الآلية وشبكات الاتصال الهاتفية بصورة جيدة لتأمين حماية البيانات والمعلومات والوثائق الإلكترونية بتكوين ثقافة بسيطة عن المعلوماتية مثلا كيفية استعمال الحاسوب والتعامل مع شبكات الاتصال و الإعلام الناجح.[1]

ثالثا: تقوية وتوسيع اللامركزية

إن أبرز إشكال تعانيه الإدارة المحلية في الجزائر، هو مشكل الاستقلالية النسبية وتدعيم اللامركزية التي تمنح لها استقلالا ذو بعدين مادي ووظيفي، فأما الاستقلال المادي فهو مكرس بموجب الدستور، وفيما يخص الاستقلال الوظيفي فلا يزال ناقصا، لذلك وجب الفصل بين الاختصاصات المركزية واللامركزية، إذ لا بد من القضاء على حالة الخلط بين اختصاصات الدولة واختصاص الإدارة المحلية، والتفريق بين التسيير والمراقبة، المداولة والتنفيذ من جهة والتحديد بدقة حدود الوصاية التي تقتصر على مطابقة القوانين من عدمها وليس في مدى مناسبة المداولات أو اقتراح المشاريع والمصادقة عليها. هذا ولابد من دعم الاستقلالية المالية للإدارة المحلية من خلال رفع الحصص التي ترجع للإدارة المحلية من الايرادات الجبائية ومنحها حصة معتبرة في مجال الضريبة المحلية وذلك من أجل تحسين المردودية، فعلى الدولة أن تعمل ما في وسعها لجعل الاستقلالية فعالة والإدارة المحلية مسؤولة، ولذلك يجب تزويد الإدارة المحلية بموارد تتماشي وممارسة اختصاصها.[2]

رابعا: تجسيد المسؤولية المحلية

تتجسد المسؤولية المحلية عبر إعطاء الجماعات المحلية مزيداً من الصلاحيات في مجال تحقيق التنمية المحلية (على المستوى الاقتصادي والاجتماعي خاصة)، والتوجه نحو تثمين الجهود التي تقوم بها في مواجهة التحديات التي تخص الشأن العام، والتأكيد على تكريس المسؤولية المحلية لكافة الفواعل المشاركة في العمل التنموي مع التأكيد على المتغير القيمي الأخلاقي من خلال توعية

[1] نصيرة خودير، أحلام خلوفي، الحوكمة المحلية: أسس ومقومات، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ، 2012، ص82

[2] فاطمة الزهراء مولفرعة، مختار عصماني، دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة بين 2001-2014 ،مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، سبتمبر ،2014 ص .134

المواطنين بأهمية المشاركة في العمل التنموي، وإقناعهم بأنها ليست هدفا في حد ذاتها لأن وجودهم يتعلق بوجودها[1].

خامسا: تفعيل المورد البشري

مادام المورد البشري هو المسؤول عن تسيير الجماعات المحلية وتحقيق الحوكمة المحلية فلابد من تطويره أولا، فإصلاح الهياكل الإدارية دون إصلاح الانسان يعتبر إصلاحاً قاصراً ولن يؤدي الى الإصلاح المنشود. وعليه أصبح الاستثمار في العنصر البشري ضروري لبناء إدارة محلية فعالة وعصرية الأمر الذي يستلزم ضرورة الاهتمام به من أجل استغلاله في تطويرها، وذلك من خلال تفعيل أنظمة التدريب والتأهيل والاستفادة من المعلومات الجديدة في مجال العمل، وتطوير أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم والمشاركة في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية وطرق وأساليب العمل، ومن ثم تعبئة الأفراد والعاملين نحو توسيع مجالات تفكيرهم وزيادة قدراتهم على التحكم فيها.[2]ومن بين الآليات التي تساهم في تفعيل وتحسين أداء الوظيفي للعاملين على المستوى المحلي إصلاح نظام الأجور، حيث يجب أن يتماشى هذا النظام مع تكاليف المعيشة، وهو ما يحفزه ويولد لديه عنصر الانتماء والولاء للإدارة المحلية التي يعمل بها ما يساهم في رفع أدائه وعدم قبوله الرشوة أو قيامه باستغلال وظيفته.[3]

[1] رؤوف هوشات، مرجع سابق ،ص313-314.

[2] عقيلة رنو، فازية حموم، إشكالية الحكم الراشد في الإدارة المحلية الجزائرية: دراسة حالة بلدية آيت بوادو ولاية تيزي وزو، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ، 2016/2015، ص117

[3] عنترة بن مرزوق وعبد المؤمن سي حمدي، الانتقال الى الحوكمة المحلية في الجزائر: دراسة في التحديات والآليات، مجلة التراث، المجلد 08، العدد الأول، 2018، ص226-227.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى مجموعة من التعاريف التي تناولت مفهوم الحوكمة بصفة عامة و كذا مفهوم الحوكمة المحلية المقترحة من قبل بعض الهيئات و الأكاديميين ، و لقد ارتبط مفهوم الحوكمة بالجماعات المحلية التي تعتبر البنية القاعدية للدولة و التي من خلالها يتم تكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ومن ثم المستوى الوطني انطلاقا من ارساء مجموعة من المبادئ و بمشاركة العديد من الفواعل الأساسية و هذا بهدف تطوير الأداء الفعلي للجماعات المحلية .

الفصل الثاني: واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في بلدية بومرداس

تمهيد:

بعد ان تطرقنا في الجانب النظري إلى أهم المعلومات المرتبطة بالحوكمة المحلية من فواعلها و مبادئها ،و عوائق تطبيقها في الجزائر و سبل تفعيلها ، سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على مدى تبني بلدية بومرداس –البلدية محل الدراسة – لمبادئ الحوكمة المحلية المتمثلة في :الشفافية ، المشاركة ،المساءلة ،حكم قانون (الشرعية) و الكفاءة و الفعالية و ذلك بالاعتماد على أداة الاستبيان للحصول على المعلومات و تحليلها و استخلاص النتائج ، مرورا بتعريف بلدية بومرداس و عرض هيكلها التنظيمي.

المبحث الأول :لمحة حول الهيئة المستقبلة:

سنتطرق في هذا المبحث إلى عموميات حول بلدية بومرداس وهي الهيئة المستقبلة التي احتضنت دراستنا الميدانية وذلك من خلال إعطاء لمحة تاريخية عنها و عن هيكلها التنظيمي والتعريف بمصالحها .

المطلب الأول :لمحة تاريخية حول بلدية بومرداس

كان إقليم بلدية بومرداس تابعا لبلدية الثنية و كانت عبارة عن قرى يمارس سكانها نشاطات الصيد و الزراعة و تربية المواشي و كان يطلق عليهم اسم أولاد بومرداس .

و الشيء الذي كان يميز هذا المكان هو الدور الذي كانت تلعبه زاوية سيدي بومرداس حيث كانت تجلب حشود من المواطنين القادمين من مختلف مناطق البلاد لتعلم تعاليم الدين الاسلامي.

في سنة 1960 قررت السلطات العمومية الفرنسية تشييد بنايات إدارية بالمكان المسمى الصخرة السوداء بحيث تحول إليها الهيئات الإدارية و السياسية من العاصمة ، قصد الحفاظ عليها من الضغط الذي كانت تعاني منه جاء الكفاح المسلح البطولي للشعب الجزائري بقيادة جيش التحرير و جبهة التحرير الوطني.

إن الإعلان عن انتصار الشعب الجزائري في 19 مارس 1962 قد غير الغايات المبدئية المرتبطة باستعمال هذه البنية التحتية.

هكذا كان لهذه النواة التاريخية الصخرة السوداء الشرف الأسمى لاستقبال الهيئة التنفيذية المؤقتة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المكلفة بالشروع في تحويل السلطات التي ترسخ استرجاع السيادة الوطنية و التحضير لإعلان الاستقلال الوطني في 05 جويلية 1962

أولا : الأصل الإداري:

بعدما تم تنصيب هيئات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على مستوى عاصمة البلاد تم ضمان تسيير مدينة الصخرة السوداء من طرف مفوضية خاصة وضعت تحت سلطة بلدية الثنية (مينرفيل سابقا) التي كانت مكلفة بالاضطلاع بمهمة حفظ و صيانة تجهيزاتها.

و لضمان الاحتياجات الضرورية الآنية قررت السلطات العليا للبلاد أن تفتتح في سبتمبر 1964 المركز الإفريقي للمحروقات و النسيج CAHT الذي أوكلت إليه مهمة تكوين أول دفعة للمهندسين و التقنيين السامين في قطاعي الطاقة و الصناعات الخفيفة و ذلك في إطار التعاون مع الاتحاد السوفياتي .

و تجدر الإشارة أن الإطارات التي تخرجت من هذا المركز قد ساهمت بشكل كبير في اتخاذ القرار التاريخي في 24 فيفري 1971 المتعلق بتأميم المحروقات نظرا للتكوين الممتاز المتحصل عليه خلال دوراتهم التكوينية و التي مكنتهم من الحلول بفعالية محل الخبراء الأجانب .

و بهدف تنويع التأطير تقرر منذ سنة 1968 إنشاء العديد من المعاهد في مدينة بومرداس في مجالات إدارة أعمال الشركات (INPED) و الكهرباء و الإلكترونيك (INELEC) و الهندسة الميكانيكية (INGM) و الملكية الصناعية (INAPI) و الصناعات الغذائية (INIAL) و الصناعة النفطية (IAP) نتيجة لإعادة هيكلة المركز الإفريقي للمحروقات و النسيج سنة 1971 كما تم إنشاء معهد المحروقات و الكيمياء (INHC) و معهد الصناعات الخفيفة (INIL) و قد تم أيضا إنشاء مخابر بحث في المحروقات و الجيولوجيا المنجمية و الصناعات الخفيفة التحويلية .

تجد الإشارة أن إنشاء مثل هذه المعاهد للتكوين الأكاديمي سمح لهذه المدينة بأن تبرز كحرم جامعي حقيقي و فعال ، يوفر بذلك فضاء علميا و ثقافيا و مركز حياة اجتماعية لآلاف الفاعلين الممثلين لحوالي أربعين جنسية .

و بهدف التكفل بمقومات التنمية و ما تستلزمه تخصيص وسائل مادية و بشرية لم يكن من المقدور على ميزانية البلدية توليها ، قررت السلطات العمومية إنشاء هيئة تسمى إدارة مدينة بومرداس تحت رعاية مؤسسة **سوناطراك** تتمثل مهامها في تسيير الأموال المنقولة و العقارية و كذا القيام بأعمال متصلة بالصيانة و الأمن و مختلف الخدمات الضرورية للحياة الاجتماعية للسكان.

أما فيما يخص الخدمات الإدارية فكانت تخضع بطبيعة الحال إلى اختصاص و سلطة بلدية الثنية و دائرة بودواو.

إن تسيير مدينة بومرداس ظل بهذه الطريقة إلى غاية التقسيم الإداري الذي حدث في سنة 1984 الذي قرر أن تبرز بومرداس كبلدية .

ثانيا :الموقع الجغرافي :

تحتل بلدية بومرداس موقعا جغرافيا ممتازا نظرا لقربها من العاصمة بحوالي 45 كلم شرقا وحوالي 30 كلم من المطار الدولي هواري بومدين , يحده شرقا بلدية الثنية و غربا قورصو ومن الجنوب بلدية تيجلابين وشمالا البحر الأبيض المتوسط .

تتربع مساحة بلدية بومرداس على وعاء عقاري يقدرب 1925 هكتار أي 19,25 كيلومتر مربع.

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لبلدية بومرداس :

أولا: تعريف الهيكل التنظيمي لبلدية بومرداس

هو جوهر و حصيلة التنظيم ويقوم أساسه على تحديد الأهداف و الأنشطة الازمة لتحقيقها و تقسيمها الى مجموعات متناسقة وتحديد هذه المجموعات بعضها ببعض .

ثانيا:مكونات الهيكل التنظيمي :

تتكون بلدية بومرداس من مصالح إدارية وك**ل** مصلحة مقسمة إلى عدد من المكاتب إضافة إلى الأمين العام و المجلس الشعبي البلدي .

- **الأمانة العامة:**

الأمين العام للبلدية يعد المسؤول عنها ويقوم بممارسة مهامه بموجب الصلاحيات المخولة له حسب التنظيم المعمول به . ويتكون من :

_ مكتب الأرشيف

_ مكتب أملاك البلدية

_ حظيرة البلدية و المخزن

_ المحشر البلدي

- **مصلحة المستخدمين** : و تتكون من المكاتب التالية :
  - مكتب المستخدمين المرسمين
  - فرع المستخدمين المؤقتين
- **مصلحة التنظيم والشؤون العامة :**

تقوم المصلحة بالتنظيم العام للبلدية بجميع فروعها وتتكون من المكاتب التالية :

- مكتب المنازعات

- فرع التنظيم والشؤون العامة
- فرع الجمعيات
- فرع الانتخابات
- فرع الشرطة العامة

❖ **مصلحة الشؤون الاجتماعية :**

يقوم بالتكفل بانشغالات الفئات المختلفة من المجتمع مثل :تشغيل الشباب وفئات المعاقين ، و تتكون من المكاتب التالية :

- مكتب الشؤون الاجتماعية والإعانات
- فرع الشبكة الاجتماعية
- فرع تشغيل الشباب

❖ **مصلحة الشؤون الرياضية والثقافية والسياحة :**

تهتم بمصالح الثقافة والسياحة وتتمون من الفروع التالية :

- فرع الشؤون الرياضية
- فرع الشؤون الثقافية والسياحة

❖ **مصلحة المالية والشؤون الاقتصادية :**

تختص المصلحة المالية بإعداد وتنفيذ الميزانية . اما مصلحة النشاط الاقتصادي فهي تعمل على تحقيق المصلحة العامة وتقديم خدمات للمواطنين و بدورها تشمل المكاتب التالية :

- مكتب الميزانيات والحسابات
- مكتب نفقات التسيير
- مكتب نفقات التجهيز
- مكتب الاجور
- مكتب التحصيل

❖ **مصلحة الاشغال الجديدة والتجهيز :**

تقوم هذه المصلحة بكل الاعمال التي تخص مكاتب البلدية إضافة الى دراسة بعض مشاريع البلدية المتعلقة بالتهيئة الحضارية وتتكون من المكاتب التالية :

مكتب الاشغال الجديدة ومتابعة اشغال الانجاز

مكتب الصفقات

. مكتب الدراسات و التقويم

❖ **مصلحة التعمير و البناء :**

تهتم بمراقبة مدى تطبيق ومطابقة مخططات البناء والتعمير إضافة الى القيام بتسيير الاحتياطات العقارية واعمال أخرى وتتكون من المكاتب التالية :

_ مكتب التعمير والبناء

_ فرع الرخص المختلفة

❖ **مصلحة التهيئة العمرانية و المحيط :**

تهتم هذه المصلحة بكل ما يتعلق بالبيئة ونظافتها وتتكون من المكاتب التالية :

مكتب صيانة و ترميم أملاك البلدية

– منسقي التنظيف و التطهير .

التجهيزات :

تتميز بلدية بومرداس بنية تحتية هامة ذات نزعة إدارية و علمية و اجتماعية موزعة على المناطق العمرانية الأساسية و الثانوية

1– على مستوى مركز البلدية :

تعد مدينة بومرداس الفضاء الذي تمارس فيه السلطات الإدارية على امتداد إقليم الولاية نظرا لاحتوائها على مقر الولاية الذي يجمع كافة الهياكل التنفيذية .

الهياكل الادارية : تتكون من :

- مقر الولاية
- مقر الدائرة
- مقر المجلس الشعبي البلدي

الهياكل القضائية: و تتمثل في :

- مجلس القضاء
- المحكمة
- المحكمة الإدارية

الهياكل الاقتصادية :وهي تتجلى في :

- نزل المالية
- فرع بنك الجزائر
- بنك الجزائر الخارجي
- بنك الفلاحة و التنمية الفلاحية
- وكالات البنوك العمومية و الخاصة (بنك التنمية المحلية ، البنك الوطني الجزائري ، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ، سوسيتي جنرال ، بنك الخليج ...)
- قباضة مابين البلديات للضرائب المخلفة
- القباضة الرئيسية لبريد الجزائر و فروعها
- فرع الجزائر للاتصالات
- فرع المركز الوطني للسجل التجاري

الهياكل الصناعية : و من أهمها :

- مقر المركز الوطني للبحث و التطوير لسونطراك
- مقر القسم الوطني للاستكشاف لسوناطراك
- المخبر الوطني لمواد البناء CITIM
- مقر المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء .
- مقر المؤسسة الوطنية لكناغاز.
- مركز تعبة سرغاز لمؤسسة نفطال.
- مقرات الهيئات و المعاهد (مركز تقنيات الاعلام و الاتصال ، المركز التقني للصناعات الميكانيكية ، المركز الوطني للتكنولوجيات ، المعهد الوطني للإنتاجية و التنمية الصناعية ، المعهد الوطني للبترول
- مقر المديرية الوطنية الجهوية لسونلغاز .

هياكل التأمينات : وهي كثيرة من اهمها :

(SAA-- CACH –CAAT السلامة – GAM ...)

التعليم العالي و البحث العلمي :

يتمثل هذا القطاع في جامعة امحمد بوقرة الذي يحتوي على مختلف المعاهد الموجودة ببومرداس باستثناء المعهد الوطني للإنتاجية و التنمية الصناعية و المعهد الوطني للبترول الموضوعين على التوالي تحت وصاية وزارة الصناعة و الطاقة

و من بين هذه المعاهد :

- كلية العلوم
- كلية العلوم و الهندسة
- كلية المحروقات و الكيمياء

أما الأحياء الجامعية فهي :

- الحي الجامعي رقم 01 (المعهد الجزائري للمحروقات سابقا)
- الحي الجامعي رقم 02 (المعهد الوطني للهندسة الميكانيكية سابقا)
- الحي الجامعي فرانتس فانون للبنات (المعهد الوطني للهندسة الميكانيكية سابقا [1]

ويمكن تلخيص اهم مصالح البلدية في الشكل الموالي :

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لبلدية بومرداس

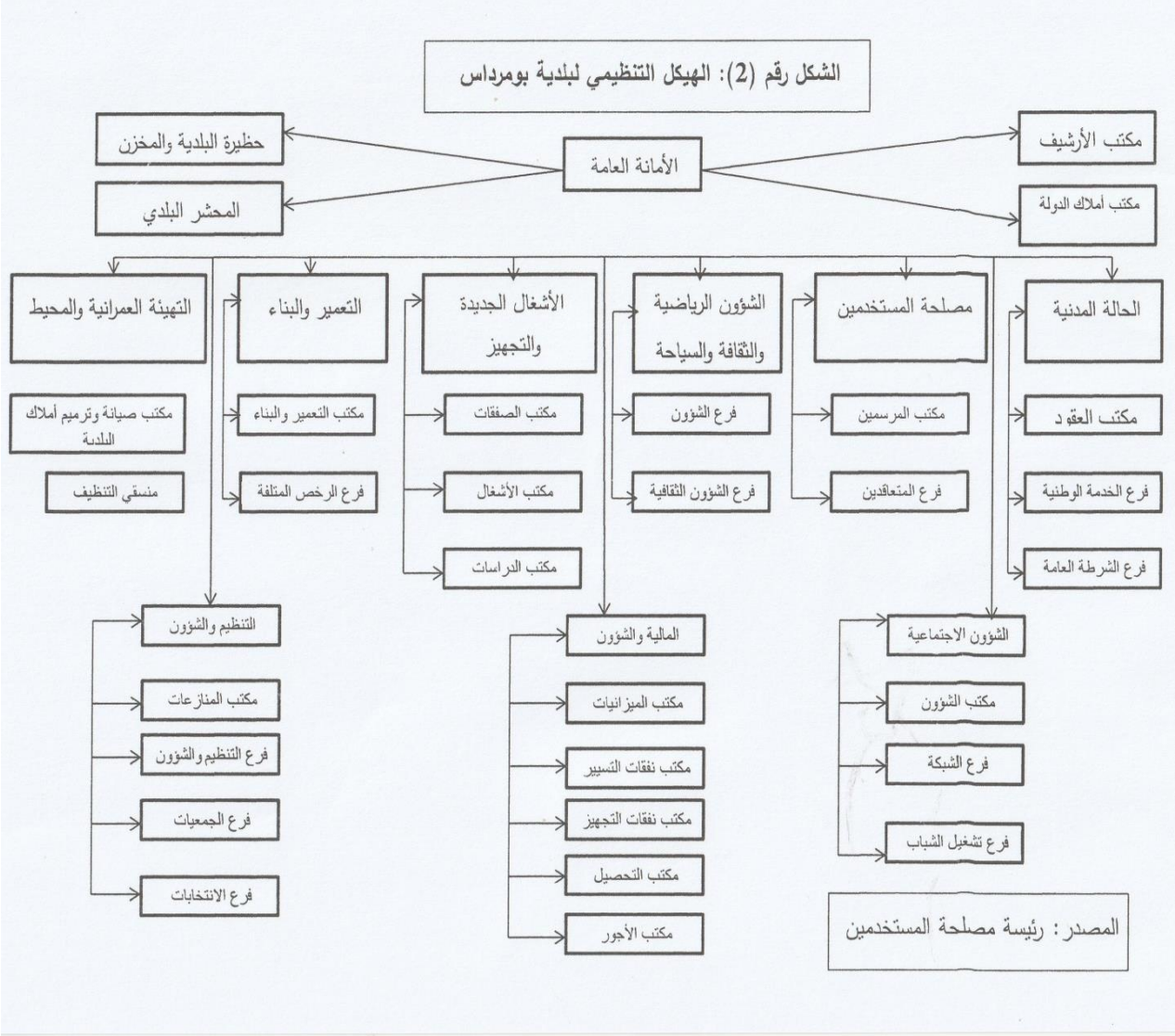

المصدر : الوثائق المقدمة من قبل البلدية

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية :

لقد تضمن هذا المبحث الإطار المنهجي للدراسة الميدانية و خطواتها المختلفة , من خلال تحديد مجتمع الدراسة و العينة التي تم اختيارها و أيضا تحديد متغيرات الدراسة, إضافة إلي عرض اداة الدراسة التي تم استخدامها في معالجة البيانات و استخلاص النتائج و تحليلها .

المطلب الأول : إطار الدراسة و متغيراتها:

حيث تمت هذه الدراسة في إطار منهجي و موضوعي و زمني محدد اوضحناه في مقدمة الدراسة ,و ذلك بغية التعرف على مدى توافر مبادئ الحوكمة المحلية في بلدية بومرداس ، وهذا باستخدام أدوات تحليل مختلفة و تحديد متغير الدراسة بأبعاده المختلفة، لقد استخدمنا في هذه الدراسة أدوات الإحصاء الوصفي و التحليلي , و هما متناسبين مع طبيعة و نوع هذه الدراسة المعتمدة على جميع البيانات و تبويبها و تحليلها و ربط معانيها و هذا فيما يتعلق بمتغير الدراسة المتمثل في مبادئ الحوكمة في البلدية حيث قمنا بتحديد 5 مبادئ و المتمثلة في المشاركة ، الشفافية ، المساءلة ، الشرعية و أخيرا الكفاءة و الفعالية ودراسة مدى التطبيق و العمل بهذه المبادئ في البلدية.

المطلب الثاني :مجتمع الدراسة و عينتها :

1_ مجتمع الدراسة :المجتمع الإحصائي هو المجال العام لكل الملاحظات الممكن التعرف عليها وفق شروط محددة ,ويمثل كل وحدة تتوفر فيها الخصائص المدروسة مهما كان عددها كبيرا.[1]

و يتكون مجتمع دراستنا من أعضاء المجلس الشعبي البلدي و إطارات البلدية في إدارة بلدية بومرداس , باعتبارهم احد أهم الأطراف الأساسية في البلدية، و لكونهم يمثلون الفئة الأكثر إلماما بموضوع الدراسة و المتمثل في الحوكمة، ولأنهم أيضا الطرف الأكثر قبولا و استجابة لأداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان .

2_ تحديد عينة الدراسة:

بعد التعرف على مجتمع الدراسة لابد من تحديد عينة الدراسة، التي تعد أساس إجراء الدراسة التطبيقية ,كما يجب التعرف على الخصائص الشخصية لهذه العينة و المتمثلة في هذه الدراسة في :الجنس ،السن، المستوى التعليمي ، المنصب الوظيفي ، سنوات الخبرة .

[1] عبد الكريم بوحفص ،الاحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية و الانسانية مدعم بتطبيقات و تمارين محلولة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005 ص : 18

حيث تمثل العينة مجموعة من مفردات المجتمع الإحصائي يتم جمعها بحيث تكون ممثلة لهذا المجتمع ,بهدف دراسة ظاهرة معينة على هذه المجموعة للوصول الى نتائج قابلة للتعميم على المجتمع الإحصائي المأخوذة منه بدرجة ثقة متفق على قبولها مسبقا [1]

و لقد قمنا باختيار عينة مقصودة متكونة من30 فرد حيث اقتصرت الدراسة على رئيس مجلس الشعبي البلدي و بعض أعضاء المجلس المنتخبين و المعينين و بعض رؤساء المصالح في البلدية .

المطلب الثالث : خطوات إجراء الدراسة الميدانية :

من أجل إجراء الدراسة الميدانية، اعتمدنا على الاستبيان كأداة أساسية للحصول على المعلومات، حيث مر تصميم هذه الأداة على جملة من المراحل بدءا بشكلها الأولي و وصولا إلى الاستمارة النهائية –بعد الاخذ بتوجيهات الأستاذة المشرفة وكذا السيدة المؤطرة – التي تم اعتمادها و توزيعها على مفردات عينة الدراسة.

أولا: خطوات بناء أداة الدراسة :

تعد الاستبانة من أكثر الأدوات استخداما في البحث العلمي بشكل عام ،و في مجال إدارة الأعمال على وجه الخصوص، فهي تعد أداة لجمع المعلومات تحتوي على مجموعة من الأسئلة (أو العبارات) تحدد بطريقة معينة وفقا لأهداف البحث[2] ،هذا ولقد أعدت أداة دراستنا لقياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البلدية، ولقد تطلب منا إعداد الاستمارة التي اعتمدنها في هذه الدراسة إتباع مجموعة من الخطوات

هي:

1_ تحديد الهدف من أداة الدراسة :نهدف من خلال هذه الأداة هو كشف أراء المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الأساسية للحوكمة في البلدية ، و المتمثلة في :الشفافية ، المساءلة ،المشاركة ،الشرعية ، الكفاءة و الفعالية ، و معرفة إذا كانت هذه المبادئ مطبقة في البلدية .

2_ صياغة عبارات الاستبيان :من اجل صياغة عبارات هذا الاستبيان ، قمنا بمراجعة ادبيات الدراسة ذات الصلة بموضوع البحث ، و اطلعنا على الدراسات السابقة من اجل الاستفادة من ادوات الدراسة التي تم استخدامها في الدراسات الميدانية .

[1] نداء محمد الصوص ، مبادئ الإحصاء مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع 2007 ، الاردن ص 15
[2] جلال محمد النعيمي ، البحث العلمي في الأعمال باستخدام تقنيات الحاسوب ، إثراء للنشر و التوزيع ، الاردن 2000 ص 160

3_تصميم أداة الدراسة : لقد ضم الاستبيان مقياس لدراسة مبادئ الحوكمة في البلدية ،وقد تم إعداده بعد الاطلاع على المقاييس المستخدمة في الدراسات السابقة المتعلقة على الحوكمة المحلية في البلدية وقد تألف الاستبيان من محورين هما :

3-1_المحور الأول : وهو يتضمن المعلومات الخاصة بالبيانات الشخصية لأفرد عينة الدراسة من حيث :الجنس ، السن ، المستوى التعليمي ، المنصب الوظيفي ، سنوات الأقدمية .

3-2_المحور الثاني : يتضمن عبارات تقيس مدى توافر مبادئ الحوكمة في البلدية و المتمثلة أساسا في : الشفافية ، المشاركة ، المساءلة ، الشرعية ، الكفاءة و الفعالية ، و كان التوزيع عباراتها كالتالي :

- مبدأ المشاركة : (6) عبارات
- مبدأ الشفافية : (6) عبارات
- مبدأ المساءلة : (6) عبارات
- مبدأ الشرعية : (6) عبارات
- مبدأ الكفاءة و الفعالية : (6) عبارات

المبحث الثالث: تفريغ وتحليل بيانات أداة الدراسة

لقد تم توزيع 30 استبانة على مفردات العينة المختارة في حين تم استرجاع 21 استبيان مملوء، بينما 09 استبيانات الباقية فكانت فارغة، وبالتالي فقد تم استبعادها من الدراسة.

والجداول التالية تبين التكرارات الخاصة بالبيانات الشخصية للموظفين:

المطلب الأول: تفريغ وتحليل البيانات المرتبطة بالمتغيرات الشخصية للمستجوبين

01- الجنس :

الجدول رقم(01): توزيع العينة حسب متغيرة الجنس

الجنـس	التكـــرار	النسبة المئوية
ذكر	12	57,14%
أنثى	9	42,86%
المجموع	21	100,00%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Excel

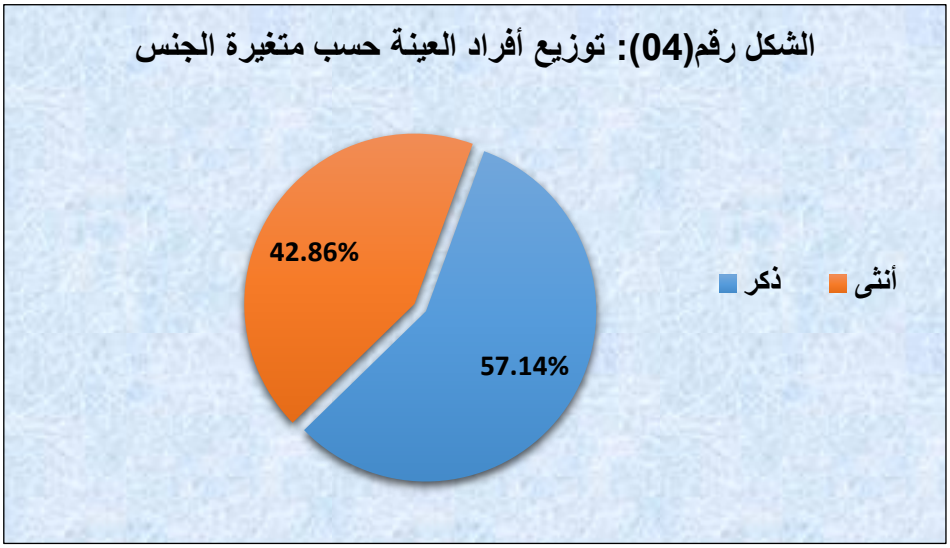

الشكل رقم(04): توزيع أفراد العينة حسب متغيرة الجنس

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Excel

نلاحظ من خلال النتائج أعلاه التي تبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس، أن نسبة الإناث تقدر ب 42.86% وهي منخفضة مقارنة مع نسبة الذكور والمقدرة ب 57.14% وهذا وربما يكون بسبب عدم استلامنا لجميع الاستبيانات الموزعة، لأننا ومن خلال ملاحظتنا خلال فترة التربص في البلدية لاحظنا أن

عدد الموظفين من الإناث أكبر من الذكور، رغم انه يوجد نوع من امتناع لدى النساء على أن تكن عضوات في المجلس الشعبي البلدي نظرا للصعوبات و الظروف التي طرحناها في مقدمة هذه الدراسة.

02- السن :

الجدول رقم(02): توزيع العينة حسب متغيرة السن

السن	التكـــرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	2	9,52%
من 26 إلى 35 سنة	7	33,33%
من 36 إلى 45 سنة	8	38,10%
أكثر من 45 سنة	4	19,05%
المجموع	21	100,00%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Excel

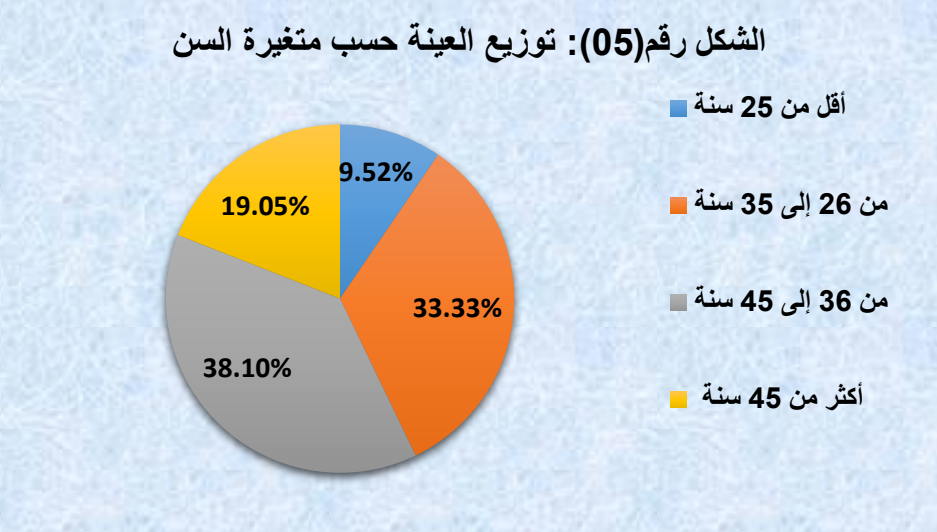

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Excel

نلاحظ من خلال الجدول و الدائرة النسبية الموضحة أعلاه المتعلقة بمتغيرة السن بأن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت تنتمي إلى الفئة العمرية المحصورة بين من 36 سنة إلى 45 سنة والمقدرة ب 38.10%، تليها نسبة متقاربة مع الفئة العمرية من 26 سنة إلى 35 سنة ، بنسبة مقدرة ب 33.33% و من ثم الفئة الأكثر من 45 سنة والمقدرة نسبتها ب 19.05% ، وفي الترتيب الأخير نجد الفئة العمرية لأقل من 25 سنة حيث تقدر بنسبة 9.52% وهي نسبة ضعيفة. ونستنتج من الجدول أن الفئة الشبابية تستحوذ على

أكبر نسبة من موظفي البلدية مقارنة مع نسبة الكهولة التي تعتبر نسبة مرتفعة نوعا ما، وهذا يعكس أن بلدية بومرداس تحوي طاقات بشرية شابة من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية المحلية، في حال حسن استثمارها وغرس روح المبادرة والإبداع فيها وكذا تحفيز العمال من أجل تقديم الأفضل دائما.

03-المستوى التعليمي :

الجدول رقم(03): توزيع العينة حسب متغيرة المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكـــرار	النسبة المئوية
جامعي	10	47,62%
ثانوي	4	19,05%
شهادة مهنية	7	33,33%
بدون شهادة	0	0,00%
المجموع	21	100,00%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Excel

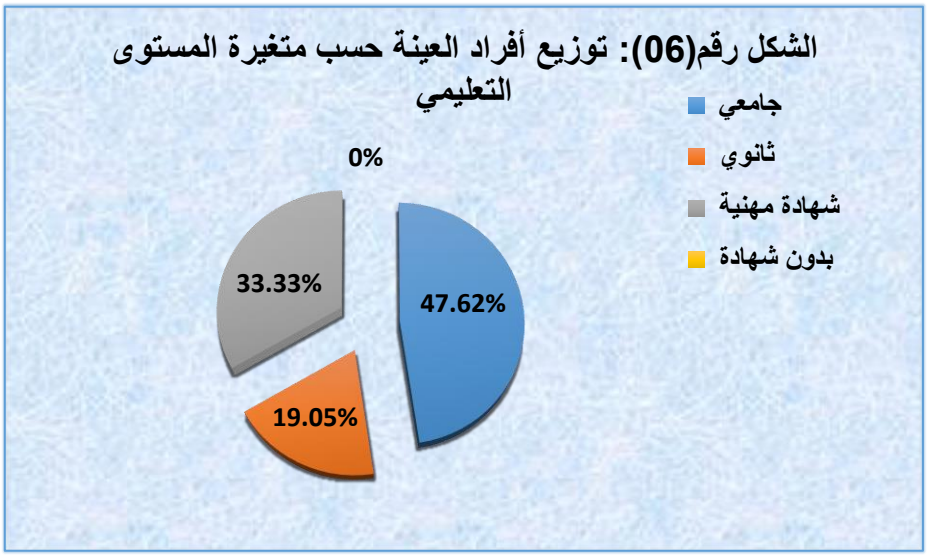

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Excel

نلاحظ من خلال الجدول والشكل الخاصين بتوزيع عينات الدراسة حسب المستوى التعليمي أن الفئة التي تحوز على المستوى الجامعي استحوذت على أكبر نسبة والمقدرة ب 47.62% في حين تليها نسبة شهادة مهنية بنسبة 33.33%، ثم يأتي المستوى الثانوي بنسبة 9.05%، بينما لا تحتوي عينة الدراسة على أفراد بدون شهادة، وهذا يعكس احتواء بلدية بومرداس إدارة وأفراد على كفاءات لا بأس بها، يمكن لإدارة البلدية

أن تساعدهم في تكوين وتطوير قدراتهم المهنية التي ستعود بالفائدة على تحسين مستوى البلدية، سواء في تأدية الوظيفة أو من خلال التواصل مع المواطنين.

04- المنصب الوظيفي :

الجدول رقم(04): توزيع العينة حسب متغيرة المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	التكـــرار	النسبة المئوية
الأعضاء المنتخبين والمعينين	8	38,10%
مصالح البلدية	9	42,86%
بعض الموظفين	4	19,05%
المجموع	21	100,00%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Excel

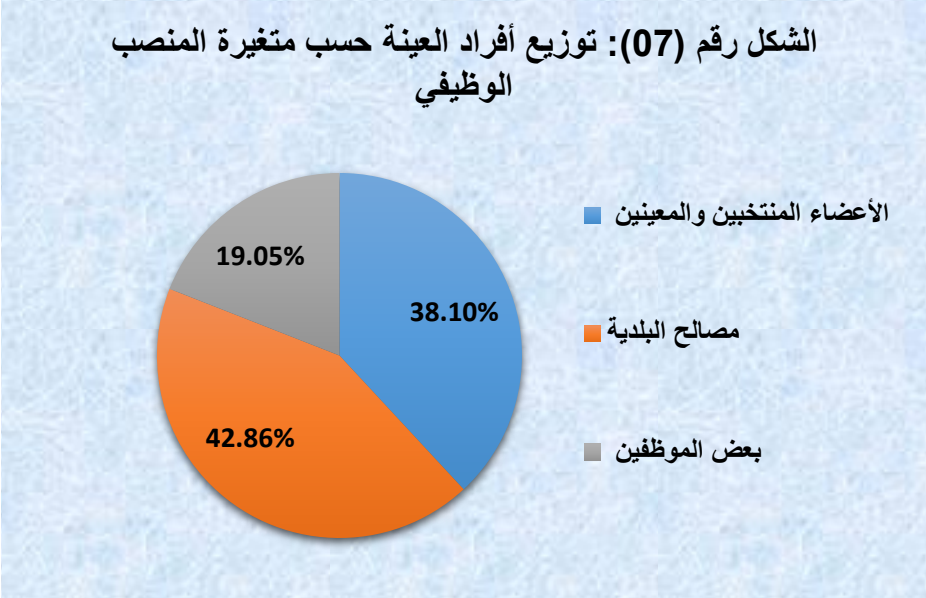

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Excel

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة نسبة الأعضاء المنتخبين والمعينين في مجالس المداولات تقدر ب 38.10%، في حين أن مصالح البلدية قدرت نسبتهم ب 42.86%،وكانت نسبتهم كبيرة ، وآخر نسبة قدرت ب 19.05% وهي لبعض الموظفين في الإدارة. إلا أن البعض أمتنع عن الإجابة على الاستبيان فور سِؤالهم عن إمكانية مساعدتنا في ملء هذا الاستبيان، وبينما البعض الآخر كان رفضهم بعد الإطلاع على محتوى الاستبيان، كما أن هذه النتائج كانت منتظرة لأن العينة كانت مقصودة.

05- سنوات الأقدمية :

الجدول رقم(05): توزيع أفراد العينة حسب متغيرة الأقدمية

سنوات الأقدمية	التكـــرار	النسبة المئوية
أقل من سنة	1	4,76%
من سنتين (02) إلى 10 سنوات	11	52,38%
من 11 سنة إلى 20 سنة	7	33,33%
أكثر من 20 سنة	2	9,52%
المجموع	21	100,00%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Excel

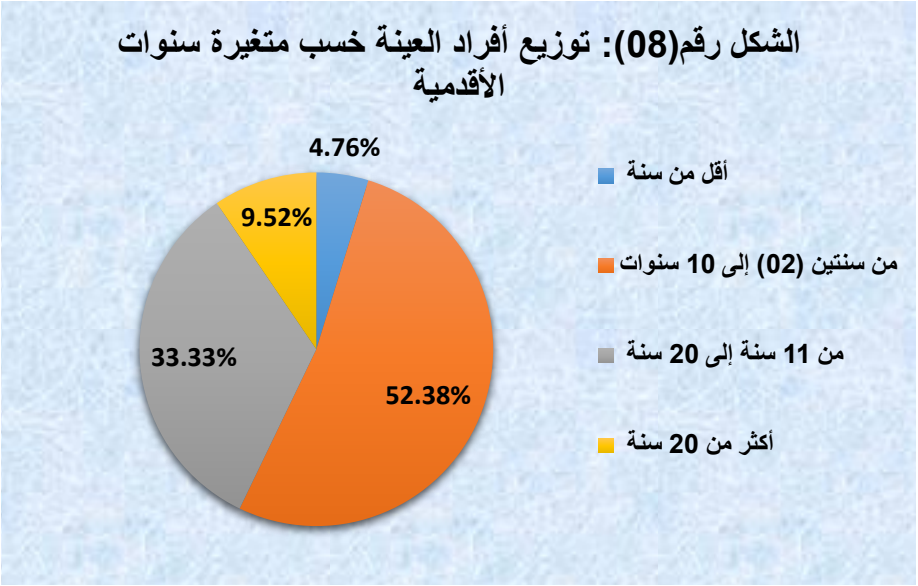

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Excel

من خلال الجدول و الدائرة النسبية الموضحة أعلاه والخاصة بسنوات الأقدمية فإن أعلى نسبة هي للفئة المتراوحة من سنتين إلى 10 سنوات من الأقدمية في العمل والتي تقدر ب 52.38% ، تليها الفئة المتراوحة من 11 سنة إلى 20 سنة بنسبة 33.33%، وهذا يعكس ما لاحظناه في المستوى التعليمي واستحواذ الفئات الشابة على مناصب الشغل، بينما الفئتين أقل من سنة وأكثر من 20 سنة هي الأضعف بحيث قدرت نسبتهم على التوالي ب 4.76% و 9.52%.

وفي الأخير نستنتج من خلال الجداول المعروضة والدوائر البيانية أعلاه أن بلدية بومرداس تملك قدرات شبابية ذات مستوى مرموق يجب على إدارة البلدية عدم إهمالها.

المطلب الثاني: تفريغ البيانات المتعلقة بمبادئ الحوكمة المحلية

بعد جمع الاستبيانات المعروضة قمنا بتفريغ العبارات المتعلقة بمبادئ الحوكمة المحلية (المشاركة، الشفافية، المساءلة، الشرعية، الكفاءة والفعالية) وذلك في جداول من أجل حساب التكرارات والنسب المئوية كما هو موضح في الجداول أسفله.

أولا : مبدأ المشـــاركة :

اسفرت نتائج تفريغ الاستبيان بخصوص العبارات الخاصة بمبدأ المشاركة عن البيانات الموضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم(06): يوضح التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات مبدأ المشاركة

الرقم	العبـــــارة	الدرجة						المجموع
		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
1	تعمل إدارة البلدية على تشجيع الموطنين للمشاركة في اجتماعات المجلس الشعبي البلدي(المداولات)	2	9,52%	10	47,62%	9	42,86%	21
2	يتم اتخاذ القرار على مستوى المجلس الشعبي البلدي تبعا لأولويات الموطن	8	38,10%	10	47,62%	3	14,29%	21
3	يشارك المواطنون في اتخاذ قرارات الشؤون العمومية في بلديتكم	6	28,57%	10	47,62%	5	23,81%	21

4	توجد مشاركة للمواطنين المحليين في الأعمال التطوعية	15	71,43%	4	19,05%	2	9,52%	21
5	يتم إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية	14	66,67%	4	19,05%	3	14,29%	21
6	توجد في البلدية مؤسسات شرعية تمثل مصالح المجتمع المدني	18	85,71%	2	9,52%	1	4,76%	21

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Excel

ثانيا – مبـــدأ الشفافيـــة :

اسفرت نتائج تفريغ الاستبيان بخصوص العبارات الخاصة بمبدأ الشفافية عن البيانات الموضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم(07): يوضح التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات مبدأ الشفافية

الرقم	العبـــارة	الدرجة						المجموع
		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
1	توجد صفحة فيسبوك وموقع انترنت تسهل على المواطن الاطلاع على نتائج ومداولات المجلس الشعبي البلدي	21	100,00%	0	0,00%	0	0,00%	21
2	يستطيع المواطن الاطلاع بكل أريحية وسهولة على ميزانية البلدية	4	19,05%	5	23,81%	12	57,14%	21

3	تساهم الشفافية في تفعيل أداء الجماعات المحلية	16	76,19%	3	14,29%	2	9,52%	21
4	هناك مشاركة لمعلومات المداولات مع جميع المواطنين	8	38,10%	10	47,62%	3	14,29%	21
5	تعد النزاهة واجبة في آداء العمل في البلدية	5	23,81%	6	28,57%	10	47,62%	21
6	يعمد المسير في البلدية إلى الإدلاء بالمعلومات المرتبطة بتسيير الشؤون المحلية والحرص على تقديمها بموضوعية للمسؤولين	13	61,90%	6	28,57%	2	9,52%	21

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Excel

ثالثا - مبدأ المسائلـــة :

اسفرت نتائج تفريغ الاستبيان بخصوص العبارات الخاصة بمبدأ المسائلة عن البيانات الموضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم(08): يوضح التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات مبدأ المساءلة

الرقم	العبـــارة	الدرجة						المجموع
		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
1	يوجد في البلدية وصف كامل ومحدد لكل وظيفة.	18	85,71%	2	9,52%	1	4,76%	21

2	توجد في البلدية رقابة على الأنشطة الممارسة	7	33,33%	9	42,86%	5	23,81%	21
3	يمكن للمواطن مسائلة ومحاسبة السلطات المحلية في حالة وجود فساد إداري	5	23,81%	7	33,33%	9	42,86%	21
4	يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باستقبال المواطنين بصفة دورية من اجل تقديم التوضيحات اللازمة لاستفساراتهم حول السياسات المحلية	7	33,33%	8	38,10%	6	28,57%	21
5	يمكن للمراجعة أن تساهم في تفعيل القرارات المتخذة داخل البلدية	9	42,86%	7	33,33%	5	23,81%	21
6	يحاسب أعضاء المداولات على غياباتهم	17	80,95%	3	14,29%	1	4,76%	21

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Excel

04 – مبدأ الشرعيـــة :

اسفرت نتائج تفريغ الاستبيان عن البيانات الموضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم(09): يوضح التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات مبدأ الشرعية

الرقم	العبـــارة	الدرجة						المجموع
		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
1	سهل القانون طرق التدخل للقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطن في إدارة الشأن المحلي	12	57,14%	5	23,81%	4	19,05%	21

2	تقوم إدارة البلدية بتنفيذ مشاريعها بالنظر إلى مبدأ احترام حقوق المواطنين	9	42,86%	9	42,86%	3	14,29%	21
3	تلتزم إدارة البلدية في إبرام صفقاتها على مبدأ سيادة القانون	9	42,86%	10	47,62%	2	9,52%	21
4	يمكن للمواطن رفع دعوة قضائية لمتابعة الجماعات المحلية جزائيا وفق القانون	14	66,67%	4	19,05%	3	14,29%	21
5	يعمل المسؤولين في البلدية على احترام نصوص التشريعية الواردة في القانون	17	80,95%	2	9,52%	2	9,52%	21
6	تخضع البلدية إلى سياسات إصلاحية تطبق وفق القانون	10	47,62%	6	28,57%	5	23,81%	21

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Excel

05 – مبدأ الكفـاءة والفعاليــة :

بعد تفريغ الاستبيان حول عبارات هذا المبدأ تحصلنا على المعلومات الموضحة في الشكل التالي:

الجدول رقم(10): يوضح التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات مبدأ الكفاءة والفعالية

الرقم	العبـــارة	الدرجة						المجموع
		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
1	تستجيب السلطات المحلية لمطالب المواطنين	6	28,57%	10	47,62%	5	23,81%	21

2	يساهم الإعلام المحلي في نقل الانشغالات المواطن والقطاع الخاص والمجتمع المدني الى السلطات المحلية	15	71,43%	5	23,81%	1	4,76%	21
3	توجد في البلدية ثقة بين المواطن والأجهزة المحلية للبلدية	4	19,05%	9	42,86%	8	38,10%	21
4	تتبنى البلدية الإدارة الالكترونية	6	28,57%	12	57,14%	3	14,29%	21
5	تساهم الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية للمواطنين	8	38,10%	10	47,62%	3	14,29%	21
6	يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتقييم المشاريع بعد تنفيذها	16	76,19%	4	19,05%	1	4,76%	21

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Excel

المطلب الثالث: تحليل الاستبيانات المتعلقة بمبادئ الحوكمة المحلية واستخلاص النتائج

بعدما قمنا بعملية تفريغ كل البيانات التي تضمنتها الاستبيانات المسترجعة والقابلة للدراسة والمرتبطة بالعبارات الدالة على مبادئ الحوكمة المحلية متمثلةً في: المشاركة، الشفافية، المساءلة، الشرعية، الكفاءة والفعالية، في بلدية بومرداس محل الدراسة.

سنحاول فيما يلي القيام بتحليل الأرقام والإحصاءات المحصل عليها وذلك من أجل الوصول إلى تفسيرات واستخلاص النتائج، وذلك حسب كل مبدأ على حدى.

أولا: مدى توافر مبدأ المشاركة

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه والمرتبطة بمبدأ المشاركة، و فيما يتعلق بوجود مؤسسات شرعية تمثل مصالح المجتمع المدني –العبارة 06 – ، فقد كانت نسب الموافقة على العبارة بدرجة كبيرة

بلغت 85.76% و التي على رأسها " جمعية الصخرة السوداء" حسب أراء المبحوثين، كما أجمع الأغلبية على مشاركة للمواطنين في الأعمال التطوعية بدرجة كبيرة بلغت نسبتها 71.43% وعلى وجه الخصوص الحملات التنظيفية.

بالنسبة للعبارة (05) والمتضمنة إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية، فقد لقت نسبة قبول بدرجة كبيرة قدرت ب66.67% ، واحتلت المرتبة الثانية من حيث درجات القبول ،وهذا مايدل على أن أغلب أفراد العينة أكدوا أن للقطاع الخاص دور فعال في التنمية المحلية.

ونجد في العبارة (01) والمتضمنة تشجيع البلدية مواطنيها في المشاركة في اجتماعات المجلس الشعبي البلدي (المداولات) أن أغلبية المبحوثين كانت درجة قبولهم متراوحة بين الدرجة المتوسطة والضعيفة بنسب 47.62% و 42.86% على التوالي، ويرجع السبب إجمالا إلى عدم إعلان الإدارة عن مضمون الاجتماعات وتواريخ انعقادها، وقد يعود إلى أن بعض المواطنين ليسوا على دراية بحقهم في المشاركة في اجتماعات المجلس الشعبي البلدي، أو عدم اقتناعهم بضرورة ذلك.

أما فيما يتعلق بالعبارتين (02) و (03) فنجد أن أعلى نسبة قبول بخصوصها كانت في الدرجة المتوسطة، وذلك بنسبة 47.62% بالنسبة للعبارتين، وهذا ما يعكس أن آراء المستجوبين اتجهت إلى أن مختلف الأطراف الفاعلة في الحوكمة، من أفراد وجمعيات وقطاع خاص تحتاج نوعا ما إلى وجود أطر فعالة أكثر تساعدها على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص شؤونهم المحلية على مستوى البلدية.

وعموما بخصوص مبدأ المشاركة فيمكن القول بأن أغلب أفراد العينة المدروسة أقرت على وجود مؤسسات شرعية تمثل المواطنين وتعبر عن متطلباتهم، كما توجد مشاركة ملحوظة للمواطنين وبدرجة كبيرة للجمعيات في الأعمال التطوعية مما يعكس أن المواطن البومرداسي يتحلى بنوع من المسؤولية حول ما يخص شؤون بلديته، رغم ذلك تبقى أن مشاركة المواطنين في أتخاذ القرارات على مستوى مداولات المجلس الشعبي البلدي هي بدرجات متوسطة حسب آراء المستجوبين.

ثانيا: مدى توافر مبدأ الشفافية

بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول أعلاه والمتعلق بمبدأ الشفافية نلاحظ أن البلدية لديها صفحة على موقع فايسبوك تسهل على المواطن الاطلاع على نتائج مداولات المجلس الشعبي البلدي بنسبة 100% ، ولكن عند اطلاعنا على الصفحة لم نجد نتائج للمداولات، بل وجدنا بعض الإعلانات وكذا صور

لمشاريع قيد الانجاز، ولذلك نرجح أن أغلب المستجوبين وجدوا صعوبة في فهم العبارة مما أدى إلى التركيز على الجزء الأول من العبارة فقط

كما أجمع الأغلبية وبدرجة قبول كبيرة للعبارة (03) الدالة على مساهمة الشفافية في تفعيل أداء الجماعات المحلية وبنسبة 76.19% ،

في حين تأتي العبارة (06) في المرتبة الثالثة من حيث درجة القبول الكبيرة وذلك بما يقارب نسبة 62% وهوما يدل على حرص المسير على الإدلاء بالمعلومات المرتبطة بتسيير الشؤون المحلية وتقديمها بموضوعية للمسؤولين.

في حين كانت أكبر نسبة قبول في الدرجة الضعيفة تعود للعبارة (02) والتي تقتضي أن المواطن له القدرة على الاطلاع بكل أريحية وسهولة على ميزانية البلدية وذلك بنسبة تفوق57%، وذلك لوجود تحفظات في تقديم المعلومات من قبل رئيس البلدية، رغم أن قانون البلدية ينص على ذلك في المادة 15.

وبالنسبة للعبارة (04) وفيما يخص مشاركة معلومات المداولات مع جميع المواطنين كانت أغلب الإجابات بدرجة متوسطة بلغت نسبتها 47.62%، وهذا مايؤكد نتيجة العبارة (01)، و يوضح عدم التطبيق الفعلي لما جاء به قانون البلدية 10/11 الذي يعطي الحق لكل المواطنين بالاطلاع على مداولات المجلس الشعبي البلدي ويلزم المجلس بإعلام المواطنيين بكل النتائج دون تحفظ وبكل الوسائل الممكنة.

أما فيما يخص النزاهة في أداء العمل في البلدية –العبارة05– فكانت درجة القبول حولها ضعيفة بنسبة 47.62% وهذا حسب ما لاحظناه من أراء أفراد العينة الذين يرون أن عدم وضوح الإجراءات والإهمال ومظاهر الفساد تؤثر بسلبية على الأعمال الإدارية الروتينية والخدمات التي تقدمها البلدية للمواطن.

وعموما بخصوص مبدأ الشفافية يمكن القول بأن أغلب المستجوبين اتفقوا على وجود صفحة فايسبوك تعد فضاء تنشر فيه البلدية مختلف نشاطاتها و مشاريعها التنموية رغم تقصيريها في النشر الدوري لنتائج مداولات مجلسها الشعبي.

واتفق أطراف الدراسة بدرجة كبيرة أن الشفافية تساهم في تفعيل أداء الجماعات المحلية و تسهيل التعامل بين أعضاء الإدارة .

ثالثا: مدى توافر مبدأ المساءلة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين اتجهت آراءهم إلى الموافقة بدرجة كبيرة حول العبارة (01) التي تنص على وجود وصف كامل ومحدد لكل وظيفة في البلدية وذلك بنسبة تقارب 86.% ، وهو ما يوضحه قانون البلدية 10/11 في الزامية تحديد دور وهيئات البلدية وهياكلها. (المادتين 11و 14)

في حين تأتي العبارة (06) في المرتبة الثانية من حيث درجة القبول الكبيرة و المتعلقة بمحاسبة أعضاء المداولات على غياباتهم بنسبة 80.95% وهذا ما صرح به أفراد العينة المدروسة أنه في حالة غياب أحد الأعضاء مرتين متتاليتين دون تبرير سيكون هناك فصل كلي للعضو من اللجنة، بينما إذا كان هذا الغياب مع تبرير وتوكيل شخص آخر بالنيابة عنه فلا يحاسب.

كما لاقت العبارة (02) والتي تنص على " وجود رقابة على الأنشطة الممارسة في البلدية " درجات قبول تراوحت بين الكبيرة والمتوسطة بنسب 42.86% و 33.33% على التوالي، فالبعض يرى أن الرقابة فعالة وأعطى مثال حول رقابة الوصاية وكذا الوالي، وهناك من ينظر إلى أن الرقابة على مستوى بلدية بومرداس هي شكلية نوعا ما أو ليست فعالة.

وحول مدى إمكانية المواطن مساءلة ومحاسبة السلطات المحلية في حالة وجود فساد اداري – أي العبارة 03– فكانت النسبة الأكبر في درجات الموافقة الضعيفة ب 42.86% الى المتوسطة بنسبة33.33% وهذا الاختلاف في الآراء حول ما يخص هذه العبارة قد يعكس عدم وجود مساءلة فعالة من شأنها إخضاع صناع القرار في الأجهزة المحلية لمحاسبة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، حيث يثبت الواقع عموما وجود انحرافات في استعمال السلطة من قبل المسؤولين وتم التستر عليها.

وفيما يخص العبارة (05) التي تنص على أهمية المراجعة في تفعيل القرارات المتخذة داخل البلدية فقد أجاب أفراد العينة بنسبة 42.86% بدرجة قبول كبيرة ، وذلك من خلال فحص وتدقيق جميع العمليات المحاسبية والمالية وكافة الأنشطة الأخرى وتقديم نتائج هذه العمليات في شكل تقرير إلى الإدارة، من شأنها المساعدة في اتخاذ القرار

ومن خلال النتائج الموضحة حول مدى استقبال المواطنين بصفة دورية من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي لتقديم توضيحات –العبارة 04–، نجد أن نسبة 38.10% من أفراد العينة توجهت آراؤهم نحو درجات القبول المتوسطة الى الكبيرة بنسبة 33.33%، و أشاروا أن هذا الاستقبال يكون يوم الإثنين من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، وفي حين عدم تواجده يكلف شخصا آخرا باستقبال المواطنين.

وعلى العموم وحول ما يخص مبدأ المساءلة عموما، فيمكن أن نستخلص بناء على اراء مفردات العينة وجود وصف كامل ومحدد للمهم في البلدية، كما يتم محاسبة أعضاء المداولات على غياباتهم وفق القانون مما يوضح أنه يجب على موظفي بلدية بومرداس الالتزام بالقوانين الداخلي للبلدية

وحول ما يخص محاسبة المواطن للسلطات المحلية في حالة وجود فساد فكانت الدرجة ضعيفة و منها نستنتج ضعف المساءلة نوعا ما في البلدية .

رابعا: مدى توافر مبدأ الشرعية

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم(09) اعلاه نلاحظ أن العبارة (05) التي تنص على أن عمل المسؤولين في البلدية يقوم على احترام النصوص التشريعية الواردة في القانون حظيت بأكبر درجة للقبول و التي بلغت 80.95%.

وفيما يخص إمكانية رفع المواطن لدعوى قضائية ضد الجماعات المحلية –العبارة04– فنلاحظ نسبة قبول عالية على العبارة قدرت بحوالي 67% لتأتي في المرتبة الثانية من حيث درجات القبول الكبيرة ، وهذا ما يؤكده وجود العديد من القضايا في المحاكم الإدارية التي موضوعها نزاعات بين المواطن كطرف و البلدية كطرف ثاني و يتم ذلك وفق الإجراءات العادية المعمول بها في القانون.

بينما العبارة (01) فقد كامن في المرتبة الثالثة من حيث درجات الموافقة الكبيرة بنسبة57,14 % حيث يرى المستجوبين أن القانون سهل طرق تدخل القطاع الخاص و المجتمع المدني و المواطن في إدارة الشأن العام بدرجة كبيرة و الدليل وجود العديد من القوانين التي نظمت عمل القطاع الخاص و تشكيل الجمعيات ، الا ان هذه المشاركة تبقى محتشمة في ارض الواقع نظرا لضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين من جهة و نقص الثقة بينهم وبين من يمثلونهم محليا من جهة ثانية.

بالنسبة للعبارة (06) و المتضمنة خضوع البلدية لسياسات إصلاحية تطبق وفق القانون فنجد درجة قبول كبيرة بنسبة 47,62 % ثم تليها نسبة 28.57% بدرجة متوسطة ، وهو ما يعكس أنه لا يمكن إجراء سياسات إصلاح دون مراعاة القانون ، كما ان العديد من جهود الإصلاح لم تحقق أهدافها بفعالية نظرا لعدم الالتزام الجدي بها في إدارة جماعات المحلية عموما مما قد ادى عدم جدوى الإصلاح .

وبخصوص العبارة (03) فإن نسبة قبولها حولها تراوحت بين الدرجات المتوسطة ب 47,62% و الكبيرة ب 42,86% ، و ذلك فيما يخص نسبة التزام إدارة البلدية في إبرام صفقاتها على مبدأ سيادة قانون، في حين أن نسبة 9.52% أجابوا بدرجة ضعيفة ووضحوا أن هناك ملابسات في هذا الشأن ولا توجد مصداقية بدرجة كبيرة مع تسجيل بعض حالات المحاباة في منح هذه الصفقات.

أما بالنسبة للعبارة (02) التي تتمحور حول قيام البلدية بتنفيذ مشاريعها بالنظر إلى مبدأ احترام حقوق المواطنين نجد أن نسبة 42,86% تعتبر ذلك التنفيذ يتم بدرجة كبيرة و متوسطة.

و منه و فيما يخص عبارات مبدأ الشرعية عموما ، فإن اغلب العبارات لقت درجات قبول كبيرة، و هو ما يضع هذا المبدأ في مقدمة المبادئ الأخرى السابقة من حيث درجة التطبيق، وهذا لأن القانون ملزم و يفترض على إدارة البلدية وموظفيها التطبيق الحرفي و الصارم له ، رغم ان الواقع قد يثبت وجود بعض التجاوزات حول هذا التطبيق و الذي يجب ان يواجه بصرامة من قبل الجهات المعنية.

خامسا: مدى توافر مبدأ الكفاءة والفعالية

فيما يتعلق بمبدأ الكفاءة والفعالية، ومن خلال النتائج المحصل عليها من تفريغ بيانات الاستبيان الموضحة في (الجدول10)، نلاحظ فيما يخص العبارة (06)والتي تأتي في المرتبة الأولى من حيث درجة القبول الكبيرة بنسبة 76.19% ، والتي تقتضي تقييم رئيس المجلس الشعبي البلدي للمشاريع بعد تنفيذها ،ويكون هذا التقييم من طرف لجان مختصة تابعة له.

أما بخصوص دور الإعلام المحلي في نقل مختلف الانشغالات الصادرة عن المواطن والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى السلطات المحلية–العبارة02–، نلاحظ أيضا أن درجات الموافقة كبيرة بخصوصها و ذلك بنسبة تفوق 71 ،% ، وهوما يعكس حسب آراء المستجوبين المساهمة الفعالة للإعلام المحلي سواء عن طريق الإذاعة أو الصفحات الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي

اما بالنسبة للعبارة (04) المتعلقة بمدى تبني البلدية للإدارة الالكترونية ومساهمتها في عصرنة الإدارة و تقريبها من المواطن، نلاحظ أن هناك درجة قبول متوسطة على العبارة وذلك بنسبة 47.62% ثم تليها نسبة 38.10% بدرجة قبول كبيرة ، و ذلك من خلال الإجراءات المتخذة لعصرنة الإدارة و ملحقات البلدية منها إنشاء مواقع خاصة بالبلدية و تعريفها بمصالح البلدية و توجيه المواطن عبرها قبل حصوله على الوثائق البيومترية، في حين تظن النسبة الأقل والمقدرة ب14.29% بضعف تبني البلدية للإدارة الإلكترونية بسبب عدم تمكنهم من استعمالها ، ما يوجب على الإدارة تنظيم دورات تدريبة في مجال الاتصال و التواصل الفعال و التنمية البشرية لتحسين العلاقة بين الإدارة و المواطن

كما نجد أن نسبة 52.39% من افراد العينة توجهت نحو دراجة القبول المتوسطة حول ما إذا كانت السلطات المحلية تستجيب لمطالب المواطنين –العبارة01– والذين صرحوا بأنه يوجد استجابة معقولة لمطالبهم الاجتماعية خاصة كتوزيع قفة رمضان و الحقائب المدرسية ، و تنظيم عمليات الختان الجماعي، في حين ادلت نسبة 23.81% بضعف الاستجابة لهذه المتطلبات و هذا لان الاستجابة الكلية لمختلف المطالب أمر صعب المنال لأنه كلما زادت مطالب المواطنين كلما صعب على الجهات المحلية تحقيقها مجتمعة.

و فيما يخص وجود الثقة بين المواطن و الأجهزة المحلية فقد عبر أغلبية أفراد العينة بدرجات قبول متوسطة و ضعيفة بنسبة 42,86% و 38,10% على التوالي ، وهو يعكس مستوى ثقة بين المواطن والممثلين المحليين ، ارجعها بعض المستجوبين إلى الكثافة السكانية الكبيرة لبلدية بومرداس و صغر حجم مبنى البلدية و قلة الموظفين الذي لا يتناسب مع هذه الكثافة وبالتالي عدم تلبية احتياجاتهم بالشكل اللائق والمرضي.

و منه ، و كحوصلة لمبدأ الكفاءة والفعالية ، فقد كانت درجات القبول متراوحة بين المتوسطة و الكبيرة من حيث تقييم المشاريع من طرف لجان مختصة، وكذا مساهمة الاعلام الفعالة حول نقل انشغالات المواطنين على المستوى المحلي ، في حين أن وجود الثقة بين المواطن والأجهزة المحلية للبلدية لم تلقى درجات قبول كبيرة من قبل افراد العينة المدروسة ، وهو يعد في الواقع من اهم المعيقات التي تحول دون تحقيق البلدية للدور الذي وكل اليها و هي الاستجابة الفعلية لمتطلبات المواطنين و تحقيق المستويات المرغوبة من التنمية المحلية.

خلاصة:

تم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالهيئة المستقبلة (بلدية بومرداس) و مختلف هياكلها إضافة إلى الإطار المنهجي للدراسة الميدانية حيث تناولنا فيه كل ما يخص عينة الدراسة و خطوات اعداد الاستبيان

ومن خلال عرض نتائج تفريغ الاستبيان على مستوى بلدية بومرداس، نلاحظ أن درجات القبول الكبيرة كانت لصالح مبدأ الشرعية مما يعكس تبنيه من قبل بلدية بومرداس ، في حين كانت تلك الدرجات محصورة بين الكبيرة والمتوسطة بخصوص كل من مبدأ المشاركة ، الشفافية و المساءلة معبرة عن مستويات اقل للتطبيق في البلدية ، ويكون مبدأ الكفاءة و الفعالية في اخر الترتيب .

رغم كل ذلك فان بلدية بومرداس على غرار اغلبية بلديات الوطن مازالت بحاجة لبذل المزيد من الجهود من أجل التبني الجدي لمبادئ الحوكمة مع ضرورة اقحام مختلف الأطراف المعنية لمحاولة تحسين مستوى الأداء المقدم و جودة الخدمات الممنوحة إضافة الى الحد من الفساد على مستوى الهيئات المحلية .

خـــاتـــمة

خاتمة

لقد حظي موضوع الحوكمة المحلية بمكانة علمية كبيرة كإطار فكري من شأنه تحقيق التنمية المستدامة و إرساء دولة الحق و القانون من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية و احترام حقوق الإنسان المادية و المعنوية ما يضفي الشفافية و الشرعية على النظام السياسي.

و قد شهدت الجزائر في هذه السنوات الأخيرة حركة تشريعية واسعة مست تقريبا كل القطاعات، فأبرزت دور المواطن كشريك في رسم مختلف السياسات المحلية كما حاولت الرفع من روح المسؤولية لدى الأفراد.

من خلال دراستنا سلطنا الضوء على أهم الجوانب التي تتعلق بالإطار المفاهيمي للحوكمة المحلية من حيث نشأة مصطلح الحوكمة و التعاريف لمقدمة له و كذلك فواعل الحوكمة المحلية و مبادئها، كما تم التطرق إلى مفهوم الجماعات المحلية و أهدافها و مهامها باعتبارها الأداة المثلى في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية.

وبناء على ما تم عرضه و اعتمادا على أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان الموزع على مستوى بلدية بومرداس، توصلنا الى مجموعة من النتائج ، و التي على ضوئها تمكننا من اختبار فرضيات الدراسة وذلك كما يلي :

اختبار صحة الفرضيات:

– تنص الفرضية الأولى على أنه يعد توفير البيئة اللازمة لتسيير الجماعات المحلية في الجزائر حافز للالتزام بالتطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة و قد تم تأكيد صحة هذه الفرضية من خلال عدة نقاط في الجانبين النظري و التطبيقي، من بينها ضرورة توفير الأطر اللازمة لإقحام مختلف الأطراف ذات المصلحة في تسيير الشأن المحلي ، إضافة الى الظروف المادية والتي لاحظنا انها غير مناسبة في البلدية المستقبلة مع كثافة سكانها و توفير اليد العاملة في جميع مصالح البلدية له دور في تلبية احتياجات المواطن و تحقيق تنمية فعالة و بالتالي التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة المحلية .

_ تنص الفرضية الثانية على ان الحوكمة المحلية تواجه عدة عراقيل إدارية في الجزائر وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .

_ وتنص الفرضية الثالثة على أنه يوفر قانوني البلدية والولاية الآليات والمبادئ المناسبة لتطبيق نظام حوكمة فعال في الجماعات المحلية في الجزائر وذلك من خلال وضع ركائز قانونية وتشريعات

على المستوى المحلي، و تكريس مبادئ الحوكمة في قانون البلدية رقم10/11 و الولاية رقم 07/12 اللذان أكدا على ضرورة إشراك المواطن المحلي في رسم السياسات المحلية و اتخاذ القرار وكذا مساهمة جميع الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين من خلال الرقابة التي من شأنها تعزيز الشفافية على أعمال الهيئات المحلية و تحقيق الاستجابة لمختلف متطلبات المجتمع لمحلي، ما يثبت صحة هذه الفرضية .

_ جاء في الفرضية الرابعة ان بلدية بومرداس تتبنى كل مبادئ الحوكمة المحلية بنفس الدرجة، فان نتائج الدراسة اثبتت درجات كبيرة للقبول بالنسبة لمبدأ الشرعية ودرجات اقل بالنسبة للمبادئ الأربعة الأخرى، مما يجعل من الفرضية الرابعة خاطئة.

النتائج النظرية : من بين النتائج النظرية للدراسة نذكر:

- الممارسة السليمة لمبادئ الحوكمة المحلية تعد من أهم أسباب تحقيق النجاح نظرا لما لهذه الممارسة من تأثيرات ايجابية على تحسين أداء البلدية خاصة و الجماعات المحلية عامة.
- الحوكمة هي مجموعة من المبادئ تمثلت في تشجيع المشاركة والشفافية والاستجابة التي تعني إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي.
- تشكل الحوكمة المحلية الطريقة الأنسب للتواصل بين فواعل الحوكمة المحلية و الأجهزة المحلية للبلدية ، كما تنظم العلاقات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي و المواطنين.
- جاءت الحوكمة المحلية لتصحيح الأخطاء السابقة في الإدارات و تجاوز تبعاد الفساد و البيروقراطية.

_ رغم ان الجزائر تحاول منذ سنوات الالتحاق بركب الدول التي نجحت في تبني الحوكمة على المستوى المحلي الا انها لازلت تتعثر من خلال العصوبات والعوائق التي تمنعها من ذلك.

النتائج التطبيقية : اهم النتائج التي اسفرت عن الدراسة التطبيقية نجد

- بالنسبة **لمبدأ المشاركة** نجد مؤسسات شرعية تمثل المواطنين وتعبر عن احتياجاتهم، كما توجد مشاركة ملحوظة للمواطنين وبدرجة كبيرة للجمعيات في الأعمال التطوعية مما يعكس

أن المواطن البومرداسي يتحلى بنوع من المسؤولية حول مايخص شؤون بلديته، رغم ذلك تبقى أن مشاركة المواطنين في أتخاذ القرارات على مستوى مداولات المجلس الشعبي البلدي هي بدرجات متوسطة و يحد من فعالية تبني هذا المبدأ على مستوى البلدية.

- فيما يخص **مبدأ الشفافية** فإن بلدية بومرداس تمتلك صفحة فايسبوك تمكن المواطن الإطلاع على منشوراتهم، فيحين تفتقر هذه المنشورات إلى كل ما يتعلق بنتائج المداولات وكذا ميزانية البلدية، مما يضعف أيضا من فعالية هذا المبدأ، رغم ان أغلبية مفردات الدراسة رأت و بدرجة كبيرة أن الشفافية تساهم في تفعيل أداء الجماعات المحلية و تسهيل التعامل بين أعضاء الإدارة .
- هناك وصف كامل ومحدد لكل وظيفة في البلدية، كما يحاسب أعضاء المداولات على غياباتهم وفق القانون ، الا ان هذا غير كاف لتفعيل **مبدأ المساءلة** في بلدية بومرداس أمام عجز المواطن على محاسبة السلطات المحلية في حالة وجود فساد أو ممارسات غير مقبولة.
- **مبدأ الشرعية** حاز على أعلى نسبة درجات قبول لأن القانون يفرض على كل الاطراف التطبيق الحرفي له ، مع وجود بعض التجاوزات من قبل المسؤولين المحليين .

_ وفيما يخص **مبدأ الكفاءة و الفعالية**، والذي حاز نسبيا على اقل درجات القبول ، فهذا يعكس درجات تبني متوسطة الى ضعيفة ، و تستدعي إرادة من قبل البلدية بكل أطرافها على محاولة بذل جهود لتفعيل هذا المبدأ من امثلتها: التطور من مهارات و خبرة موظفيها و هذا سيساعدهم في سهولة استعمالهم للإدارة الالكترونية .

مقترحات الدراسة :

أسفرت النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة جملة من الاقتراحات نذكر منها :

- ضرورة الاهتمام بالمواطن و المجتمع المدني و تشجيعه على المشاركة في المداولات من خلال الحرص على الإعلان الدوري عن موعدها و كذا تشجيع مشاركته في اتخاذ القرارات التي من شانها مساعدة البلدية لرفع من مستوى التنمية المحلية .
- الحرص على ضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات المتعلقة بأعمال بلديته حسب ما نص عليه القانون.

- توفير فرص متساوية في الصفقات العمومية و السعي نحو أفضل العروض دائما بأقل تكلفة و بأكبر جودة .
- توسيع مقر البلدية الذي يحتاج إلى إصلاحات تساعد الموظف على العمل بأريحية و سهولة للتواصل مع المواطن .
- إعطاء مبدأ التشاركية أهمية لما يخلفه من تفاعل ايجابي بين المجتمع المدني و الحكومة و القطاع الخاص .
- تلبية احتياجات المواطنين و كسب ثقتهم و الأخذ باقتراحاتهم التي تساهم بحل المشاكل اليومية .
- تكوين و تأطير أفراد كفاء للعمل على مستوى البلدية يتمتعون بحس عالي من التواصل و المسؤولية .
- محاربة البيروقراطية ، و نشر الوعي بين المواطنين و تنمية روح المسؤولية لديهم و توفير إمكانيات المادية و البشرية للبلدية .
- تفعيل دور الإعلام المحلي من خلال توفير الاستقلالية و حرية التعبير للقيام بدوره على أكمل وجه بنقل انشغالات المواطنين للسلطات المحلية و بالمقابل نقل المعلومات الدقيقة و الصحيحة عن أعمال الجماعات المحلية و إعلام المواطن بكل المستجدات .

أفاق الدراسة:

هذا العمل المتواضع هو ثمرة مجهوداتنا طيلة السنة الدراسية الدراسية ونعتبره مجرد محاولة قد تكون ان وفقنا الله خطونا بها خطوة صغيرة في طريق العلم، ومن بعض المواضيع التي يمكن اشتقاقها من هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- مامدى التواصل الفعال بين الإدارات المحلية والمواطن
- تفعيل الرقابة وتدعيم المشاريع المحلية.
- التكوين والاستغناء عن العمليات الورقية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع بالغة العربية

أ- الكتب:

1. بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015
2. جلال محمد النعيمي، البحث العلمي في الأعمال باستخدام تقنيات الحاسوب، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2000
3. رفافة فافة، دراسة مسحية للتقارير الدولية، دراسة حالة الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016
4. روبرت أ.أدال، عن الديموقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة 2000
5. صافي لؤي، الرشد السياسي وأسسه المعمارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة، بحث في جدولة القيم والمؤسسات والسياسات ،الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،2005
6. عبد الكريم بوحفص، الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية مدعم بتطبيقات وتمارين محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
7. عبد الوهاب ناصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007
8. عقون سعاد، دليل لأهم مصطلحات التمويل والتنمية المحلية، مطبوعة جامعية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2020.
9. عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي القاهرة، 1999
10. القريوتي محمد قاسم، مقدمة في الإدارة العامة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006
11. الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة 2003
12. مجدوب لامية ، مناهج البحث العلمي، مطبوعة جامعية ، جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قالمة ، الجزائر 2021
13. محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة، 2004

14. محمد فهيم درويش، مرتكزات النظام الديموقراطي وقواعد الحكم الراشد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
15. يوسف حسن يوسف، الاوراق المالية وسوق المال العالمي، دار التعليم الجامعي، مصر 2017

ب-الأطروحات، الرسائل، المذكرات

1. جديدي عتيقة، ادارة الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية بسكرة نموذجا، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وادارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 .
2. حسين عبد الجليل النزوى "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، تخص محاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، ،2010
3. خروبي بلال، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في الجالس المحلية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012 .
4. طاهر بالعربي ياسين دحو، دور الجماعات المحلية التنمية في الجزائر وتونس، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية،الجزائر ،2018
5. عقيلة رنو، فازية حموم، إشكالية الحكم الراشد في الإدارة المحلية الجزائرية: دراسة حالة بلدية آيت بوادو ولاية تيزي وزو، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2016/2015 .
6. محمد سعدي، متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص ادارة وحكامة محلية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
7. نصيرة خودير، أحلام خلوفي، الحوكمة المحلية: أسس ومقومات، مذكرة ماستر ، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام، 2012 .
8. هوشات رؤوف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص ادارة عامة وتنمية محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008
9. وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009
10. وليد خالف، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، مذكر ماجستير، تخص الديمقراطية والرشاد، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، 2010

11. يحياوي أحمد، الحوكمة المحلية وإعداد الميزانية في جماعات إقليمية الجزائرية، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص اقتصاديات مالية والبنوك ، 2019 بومرداس.

ج- المجلات و المطبوعات البيداغوجية :

1. أسماء سلامي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر مجلة الشريعة والاقتصاد ، كلية العلوم السياسية، قسنطينة، الجزائر، العدد 10 ،2021.
2. أمال مجناح،"أهمية الحوكمة المحلية في تنمية الإدارة العمومية المحلية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد رقم04، العدد01، 2020.
3. بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكله بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجله التواصل، العدد 26، جامعة باجي مختار عنابة ،2010
4. جهيدة راكاش، الحوكمة المحلية: مدخل لتدبير الشأن المحلي وترقيه أداء الجماعات المحلية في الجزائر، بحث في مضامين البناء والتمكين، مجلة السياسة العالمية، ، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر، 2022
5. سعاد عمير،الشفافية والمشاركة على ضوء أحكام القانون 7/12 المتضمن قانون الولاية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ، العدد 07، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جوان 2013
6. صافي لؤي، الرشد السياسي وأسسه المعمارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة، بحث في جدولة القيم والمؤسسات والسياسات ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،2015
7. عبد الهادي مسعودي، بلقاسم بوفاتح، دور الحوكمة في تطوير إدارة الجماعات المحلية، دراسة تحليلة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد03، العدد 01، كلية العلوم السياسية قسنطينة 03، الجزائر، جوان 2019
8. عنترة بن مرزوق وعبد المؤمن سي حمدي، الانتقال الى الحوكمة المحلية في الجزائر: دراسة في التحديات والآليات، مجلة التراث، المجلد 08، العدد الأول، 2018
9. فاطمة الزهراء مولفرعة، مختار عصماني، دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة،2014-2001 مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، سبتمبر ،2014
10. لسلوس مبارك، دور الحوكمة المحلية في مواجهه الفساد، مجلة ابعاد اقتصادية ، للعدد02، ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2012 .

11. محمد بن سعيد، بسمة نزار" أليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيد وتطوير إدارة الجماعات المحلية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد19، جامعة سيدي بالعباس، الجزائر، 2008
12. مسعود البلي، حوكمة السياسات العامة الاجتماعية: دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشراكة للحكم الجيد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثامن، جامعة باتنة 01، الجزائر، جانفي 2016.
13. نصيرة خودير، أحلام خلوفي، الحوكمة المحلية: أسس ومقومات، مذكرة ماستر ، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام 2012
14. ونوغي نبيل، يوسفي علاء الدين، الحكامة المحلية: قراءه في المضامين النظرية للمفهوم، العدد 04،المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت، ديسمبر 2017
15. ياسين ربوح، محاضرات في ادارة الجماعات المحلية في الجزائر، ورقلة جامعة قاصدي مربح، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2017
16. يحي باي نجاح، " دور المقاربة التشاركية في تجسيد برامج التنمية المحلية بالجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد السابع ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جوان ، 2017

د- الملتقيات العلمية :

17. عاشور كنوش، عبد القادر زواتنية، الحوكمة المحلية ومتطلبات تحقيقها على ضوء تجربة أوكرانيا، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، يومين 08/07 ديسمبر 2015
18. ناريمان بن عبد الرحمان، سارة بن شيخ،" واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، المنعقد يومي: 26/25 جامعة ورقلة، 2013

هـ- القوانين

1. القانون رقم 11 /10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، يتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية (ج. ج. د. ش) عدد 37 سنة 2011،التاريخ 03 يوليو
2. القانون رقم 12 /07،المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتضمن قانون الولاية،الجريدة الرسمية،العدد 12،سنة 2012،التاريخ 29 فبراير 09/08

و- المواقع الإلكترونية :

1. الندوى محسن، دور الحكامة المحلية الرشيدة في تدبير الشأن المحلي بالمغرب بحث متوفر على الموقع: htt://www.ahewar.org/debat/show.art. تم الاطلاع عليه بتاريخ : 06/05/2023

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة امحمد بوقرة بومرداس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique
Université M'Hamed BOUGARA de Boumerdes
faculté Des Sciences Economiques, commerciales Et Des Sciences De Gestion

في إطار بحث للحصول على شهاده تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص تسيير عمومي تحت عنوان "**واقع تطبيق الحوكمة المحلية في الجزائر –دراسة حالة لبلدية بومرداس–**"، وبغرض التعرف على واقع تبني مبادئ الحوكمةالمحلية في بلديتكم نرجو من سيادتكم المساعدة في تعبئة هذه الاستمارة التي تحتوي على خمس مبادئ للحوكمة(المشاركة،الشفافية،المسائلة،والشرعية والكفاءةوالفعالية)، وذلك بوضع علامة (×) امام العبارةالمناسبة التي تعكس آرائكم حيث يتم استخدام هذه المعلومات لأغراض علمية فقط.

ملاحظة:الحوكمةالمحليةهي أسلوب من اساليب التسيير على المستوى المحلي والتي من خلالها يستطيع المواطنون التعبير عن مطالبهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم ويتطلب ذلك الشراكة بين الجماعات المحلية(البلدية) والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

من إعداد الطالبتين:

- جابر فاطمة الزهرة
- كرومبة زينب

تحت إشراف الأستاذ(ة):

- شيخاوي

2023-2022

البيانات الشخصية للموظفين:

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐
2. **السن:** أقل من 25 سنة ☐ من 26 الى 35 سنة ☐ من 36 الى 45 سنة ☐ أكثر من 46 سنة ☐
3. **المستوى التعليمي:** جامعي ☐ ثانوي ☐ شهادة مهنية ☐ بدون شهادة ☐
4. **المنصب الوظيفي:** ☐
5. **سنوات الأقدمية :** أقل من سنة ☐ من سنتين الى 10 سنوات ☐ من 11 الى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

العبارات المتعلقة بمبادئ الحوكمة(المشاركة، الشفافية، المساءلة، الشرعية، الكفاءةوالفعالية)

الرقم	العبارات	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة
1. مبدا المشاركة: حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار اما مباشرة او بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحه				
1	تعمل إدارةالبلدية على تشجيع المواطنين للمشاركة في اجتماعات المجلس الشعبي البلدي (مداولات)			
	كيف يتم ذلك:			
2	يتم اتخاذ القرار على مستوى المجلس الشعبي البلدي تبعا لأولويات المواطن			
3	يشارك المواطنون في اتخاذ قرارات تسيير الشؤون العمومية في بلديتكم			
	ماهي الآليات المتاحة لذلك؟			
4	توجد مشاركة للمواطنين المحليين في الاعمال التطوعية على مستوى بلديتكم			
5	هل يتم اشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية؟			

6	توجد في البلدية مؤسسات شرعية تمثل مصالح المجتمع المدني				
1. مبدا الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث					
1	توجد صفحة فيسبوك وموقع انترنت تسهل على المواطن الاطلاع على نتائج ومداولات المجلس الشعبي البلدي				
2	يستطيع المواطن الاطلاع بكل اريحية وسهولة على ميزانية البلدية				
3	تساهم الشفافية في تفعيل اداء الجماعات المحلية				
	كيف تساهم؟				
4	هناك مشاركة لمعلومات المداولات مع جميع المواطنين				
5	تعد النزاهة واجبة في آداء العمل في البلدية				
6	يعمد المسير في البلدية الى الإدلاء بالمعلومات المرتبطة بتسيير الشؤون المحلية والحرص على تقديمها بموضوعية للمسؤولين				
2. مبدا المسائلة: تقديم حساب عن تصرف ما لجهة تمتلك الحق في الرقابة					
1	يوجد في البلدية وصف كامل ومحدد لكل وظيفة.				
2	توجد في البلدية رقابةعلى الأنشطة الممارسة				
	ما هي الرقابة التي تخضع لها؟				
3	يمكن للمواطن مسائلة ومحاسبة السلطات المحلية في حالة وجود فساد اداري				
	فيما تتمثل هذه الاليات؟				
4	يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باستقبال المواطنين بصفة دورية من اجل تقديم التوضيحات اللازمة لاستفساراتهم حول السياسات المحلية				
	يمكن للمراجعة أن تساهم في تفعيل القرارات المتخذة داخل البلدية				

5	كيف يتم ذلك؟			
	يحاسب اعضاء المداولات على غياباتهم			
6	كيف يتم ذلك؟			

اذا كان لديكم معلومات إضافية يمكن الادلاء بها هنا:

.....

.....

.....